

تقرير

أبريل 2018

# من الأسلحة القانونية إلى الأسلحة الفتاكة

## الأسلحة النارية المُحوّلة في أوروبا

نيكولاس فلوركوين وبينجامين كينج



# من الأسلحة القانونية إلى الأسلحة الفتاكة الأسلحة النارية المَحْوَلَة في أوروبا

نيكولاس فلوركويين وبينجامين كينج



هذا تقرير لمسح الأسلحة الصغيرة بدعم من وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية ووزارة الخارجية الألمانية



EUROPEAN UNION



WORLD CUSTOMS ORGANIZATION  
ORGANISATION MONDIALE DES DOUANES



small  
arms  
survey



INTERPOL



تمت الترجمة العربية بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي وتنسيق مسح الأسلحة الصغيرة في إطار مشروع التعاون المشترك بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية (EU-LAS)، (قرار المجلس (السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي) رقم 1789/2018 بتاريخ 19 نوفمبر 2018).

## حقوق النشر والتأليف

تم النشر في سويسرا من قبل مسح الأسلحة الصغيرة

Small Arms Survey, Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva, ©  
2018

تم النشر لأول مرة في أبريل 2018

تم النشر باللغة العربية في يونيو 2021

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أو حفظ جزء من هذا الإصدار في أي نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة دون الإذن الخطي المسبق لمسح الأسلحة الصغيرة، أو حسبما هو مسموح صراحة بموجب القانون أو بموجب البنود المتفق عليها مع منظمة حقوق التصوير والتأليف. ويجب إرسال الاستفسارات المتعلقة بالإنتاج خارج نطاق ما ورد أعلاه إلى مدير المنشورات في مسح الأسلحة الصغيرة على العنوان التالي:

Small Arms Survey  
Graduate Institute of International and Development Studies  
Maison de la Paix, Chemin Eugène-Rigot 2E  
Geneva, Switzerland 1202

محرر النسخة: أليكس بوتز (alex.potter@mweb.co.za)

مدقق الحقائق: سالومي لينرت

التصميم: ريك جونز (rick@studioexile.com)

المخطط: واثق زيدان (watheqz@gmail.com)

المعلومات التصويرية: دالي ديزاين (studio@dalydesign.co.uk)

الترجمة إلى العربية: لبنى علام (lubna.allam@smallarmssurvey.org)

مراجعة الترجمة: محمد صالح عياد (mohammadayyad81@yahoo.com)

تمت الطباعة من قبل Gonnet في فرنسا

الرقم المعياري الدولي: 1-94-940548-2-978

صورة الغلاف الأمامي: مدس طراز 99 Ekol Special من صنع شركة Ekol غير مُحوّل بسداة سبطانة موجودة  
بمكانها، في المركز الوطني للتحليل الجنائي في السويد. جلين لورانس / Arquebus Solutions

## نبذة عن المؤلفين

**نيكولاس فلوركوين** باحث رئيسي ومنسق للأبحاث في مسح الأسلحة الصغيرة. حيث ينسق مشاريع حول الجهات الفاعلة المسلحة وتدفقات الأسلحة والذخيرة غير المشروعة في أماكن مختلفة. وقد عمل سابقاً في منظمة "نداء جنيف"، وهي منظمة متخصصة في التعامل مع الجماعات المسلحة غير الحكومية بشأن القضايا الإنسانية، كما عمل ضمن فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بليبيريا. وهو حاصل على درجة الماجستير في الإدارة العامة من معهد ميدلبوري للدراسات الدولية في مونتيري.

**بينجامين كينج** هو منسق مشروع وباحث في مسح الأسلحة الصغيرة. منذ انضمامه إلى البرنامج في عام 2010 يركز عمله على تنفيذ برامج مراقبة الأسلحة الصغيرة وفعاليتها، ولا سيما في مجالات وسم الأسلحة النارية وإدارة المخزون. ويجري بحثاً مكثفاً عن الأسلحة النارية المحولة منذ عام 2014. وهو حاصل على درجة الماجستير في دراسات السياسة الدولية من معهد ميدلبوري للدراسات الدولية في مونتيري.

## الشكر والتقدير

كان هناك دور رئيسي لعدد من المؤسسات والأفراد في إصدار هذا التقرير. ونخص بالشكر المنتدى الأوروبي المتعدد التخصصات لمكافحة التهديدات الجنايية للأسلحة النارية (EMPACT) وخصوصًا جوزيه روميرو قائد هذا المنتدى وخبراء التحليل الجنائي والمحققون من الدول الإحدى عشر المشاركة في ورشة عمل الخبراء التي عقدت في يونيو 2017 في جنيف. كما استقبلتنا الشبكة الأوروبية لفريق خبراء معاهد علوم التحليل الجنائي المعني بالأسلحة النارية وبقايا العيارات النارية في اجتماعها السنوي في عامي 2016 و2017 والذي يعد بمثابة منتدى ذو أهمية كبرى لتقديم المشروع إلى مجتمع التحليل الجنائي وطلب المساهمات من أعضائه. وتشمل المؤسسات الوطنية والإقليمية التي قدمت وقتها التميمين للاجتماع معنا ومناقشة مسألة تحويل الأسلحة النارية للجنة الدولية الدائمة لاختبار الأسلحة الصغيرة؛ والمكتب الاتحادي للشرطة الجنائية بألمانيا؛ والمكتب الاتحادي للشرطة الجنائية بالنمسا؛ والمعهد الوطني للشرطة؛ ومعهد البحوث الجنائية للشرطة الوطنية؛ وخدمة شرطة العاصمة في لندن؛ والخدمة المركزية للأسلحة؛ والقسم المركزي للأسلحة المتفجرة والمواد الحساسة؛ ومركز جنوب شرق أوروبا لإنفاذ القانون؛ والحرس الوطني الإسباني؛ والشرطة الوطنية الإسبانية.

أما قائمة الأفراد الجديرين بالشكر فهي أطول بكثير، ونعتذر عن أي إغفال قد يحصل. وفيما يلي زملاء والخبراء الذين شاركوا معنا بالمعلومات أو قدموا تعليقات على مسودات العمل أو يسروا عملنا: توماس بوم، ماري جاك كانتينيلي، جان دي سبوستر، أندريه شابوتير، فيصل شيديك، ألكسندرو دينا، أندريه ديسماري، نيلس دوكتيت، جان لوك جورج، كيفين جوريس، روب هيرمس، جوناس لارسون، جلين لورانس، مات لويس، توماس ليبشر، مارك ماستاليو، أنطوان موسو، فيليب نوبلز، ريما بنسالا، كاميل بينتوت، مارك بيرلوت، سيرج راين، باتريس رينودو، ماري غايل روبلز، موراي سميث، وأليس والترز.

قدم باول هولتم وسيجر ليبوت وإيرين بيفاسي ببرنامج مسح الأسلحة الصغيرة مساهمات وتوجيهات جوهرية للمشروع. كما تستحق إيميليا دنجل تقديرنا لجهودها في قيادة الاتصالات ونقل المعلومات ودعم ورشة الخبراء في جنيف. ونشكر كارول تورين على تحفيزنا لإطلاق هذا المشروع، بالإضافة إلى ستيفاني هويتسون، وريك جونز، وسالومي لينزت، وكليز ماك إيفوي، وأليكس بوتتر، ولي هيسغورد إيفانز، وباول دالي لمساهماتهم التي لا تشوبها شائبة في عملية إنتاج الإصدارات.

## المحتويات

7	قائمة الإطارات والأشكال والصور والجداول
8	الملخص التنفيذي
9	النتائج الرئيسية
11	المقدمة
15	التعريفات
16	تحويل الأسلحة النارية
16	أنواع الأسلحة النارية القابلة للتحويل بسهولة
19	الأسلحة النارية المقلدة ذات الأغراض غير الفتاكة
21	الأسلحة النارية التي تم تخفيض قدراتها على إطلاق النار
25	تهديد تحويل الأسلحة النارية
26	التاريخ
26	العقد الأول من القرن الحادي والعشرين
27	مسدسات الإنذار تركية الصنع
30	من عام 2013 وما بعد ذلك
32	مقياس
32	السوق القانونية للقطع القابلة للتحويل
34	عمليات الضبط وبيانات التحليل الجنائي
36	أنواع الاستخدام غير المشروع
36	الجريمة البسيطة
37	الجريمة الخطيرة
38	الإرهاب

39	آليات التحويل
40	أين يحدث التحويل؟
41	المعلومات العامة حول المحولين
41	الجريمة المنظمة
42	الموظفون السابقون في شركات تصنيع الأسلحة
42	هواة جمع الأسلحة النارية
45	الأفراد المدربون ذاتيًا
46	أنماط التهريب
46	تجارة النمل
47	التجارة عبر الإنترنت واستخدام الطرود والخدمات البريدية
49	الاستجابة
50	الإجراءات التنظيمية
53	الإنفاذ
53	عمليات إنفاذ القانون
54	تحديات الإنفاذ
55	التواصل والتوعية
57	الاستنتاج
60	الملاحظات النهائية
64	المراجع

## قائمة الإطارات والأشكال والصور والجداول

### الإطارات

- 1 الانتشار العالمي لمسدسات الإنذار التركية 29
- 2 أحدث التقنيات المستخدمة لتحويل أسلحة الإنذار والعيارات المتضمنة 44

### الأشكال

- 1 عيارات الأسلحة النارية المقلدة المحولة التي فحصتها مؤسسات التحليل الجنائي في بلدان مختار (%) 45

### الصور

- 1 مسدس إنذار GT 28 من صنع شركة Tanfoglio محوّل مقلد 21
- 2 مسدس من طراز Zoraki M906 محوّل 28
- 3 سلاح طراز Skorpion vz.61 محوّل 31
- 4 اختبار تأثير إطلاق محمل كروي مثبت في ذخيرة PAK من عيار 8 ملم 46

### الجداول

- 1 الأنواع الرئيسية للقطع التي يتم تحويلها إلى أسلحة نارية في أوروبا 18
- 2 أمثلة على أسلحة الإنذار الأكثر شيوعاً التي يتم تحويلها في أوروبا 20
- 3 المستفيديون الرئيسيون من الصادرات التركية التي تم الإبلاغ عنها من الفئة 930390 خلال الفترة ما بين عامي 2010-2016 (دولار أمريكي) 30
- 4 أكبر المصدرين في العالم للمنتجات التي تدرج في الفئة 930390 - وتشمل "الأسلحة النارية الأخرى"، بما في ذلك "مسدسات الإشارة" وغيرها من العناصر - في الفترة بين عامي 2010-2016 (دولار أمريكي) 33
- 5 أسعار السوق السوداء المبلغ عنها للأسلحة النارية المحولة في بعض البلدان المختارة 41

## المخلص التنفيذي

يعد تحويل الأسلحة النارية تحديًا لجميع البلدان الأوروبية. ففي حين أن هذه الظاهرة قد تكون أكثر وضوحًا في البلدان التي لديها قوانين صارمة بشأن الأسلحة النارية، فإن سهولة الوصول إلى الأسلحة النارية المحولة وأسعارها الرخيصة تجعلها بدائل جذابة للأسلحة النارية الفتاكة في جميع أنحاء أوروبا. كما أن تعذر إجراء التحقيقات بشأن الأسلحة النارية المحولة يعزز من جاذبيتها للمجرمين.

تشمل الأسلحة النارية المحولة البنادق المقلدة مثل أسلحة الإنذار والأسلحة النارية المعطلة التي تم تعديلها لتعمل كأسلحة حقيقية فتاكة. فالمهارات الهندسية الأساسية ومساحة ورشة العمل المتاحة والأدوات شائعة الاستخدام هي غالبًا كل ما هو مطلوب لإجراء بعض التحويلات. وعادة ما يكون المجرمون غير المحترفين هم المستخدمون الأساسيون لأسلحة الإنذار المحولة، بينما تستخدم جماعات الجريمة المنظمة والجهات الإرهابية الأسلحة النارية المعاد تشغيلها وأسلحة الصعق الصوتي المحولة. ومع ذلك، فإن هناك قلقًا متزايدًا من أن تلجأ الجريمة المنظمة والجهات الإرهابية بشكل متزايد إلى أسلحة الإنذار المحولة.

نجحت لوائح الاتحاد الأوروبي المدعومة وعمليات إنفاذ القانون المنسقة في الحد من بعض المصادر المعينة للأسلحة النارية المحولة. ومع ذلك، فإن جهود جهات التنظيم ووكالات إنفاذ القانون لمواجهة عمليات تحويل الأسلحة النارية هي بشكل رئيسي عبارة عن رد فعل. وتعد المعلومات الاستخباراتية عن الجرائم المتعلقة بالأسلحة النارية وتبادل البيانات أمرًا بالغ الأهمية لمنع واكتشاف وسرعة معالجة الأنماط الشائعة لتحويل الأسلحة النارية.

في هذا التقرير، يقوم مسح الأسلحة الصغيرة بإجراء بحث تفصيلي لخطر تحويل الأسلحة النارية في أوروبا. وبالأخص، يقدم التقرير تصنيفًا للأسلحة النارية المحولة، ويدرس طبيعة ونطاق التهديد الذي يمثله تحويل الأسلحة النارية، كما يستعرض آليات الاتجار بالأسلحة النارية المحولة، وقيم الاستجابة الأوروبية لهذه المسألة. وقد استند البحث في هذا التقرير إلى مشاورات ومقابلات مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في مجال إنفاذ القانون في أوروبا، وبالأخص مع محققي الأسلحة النارية وخبراء التحليل الجنائي.

## النتائج الرئيسية

- أنظمة حفظ السجلات والإحصاء الحالية في أوروبا تحول دون إجراء تحليل مفيد لاتجاهات تحويل الأسلحة النارية والإنذار المبكر عن التهديدات الجديدة.
- بالرغم من أن الأسلحة النارية المحولة في أوروبا تشتمل على نطاق من الأنواع، فإن هناك نوعين رئيسيين من الأسلحة النارية القابلة للتحويل تم إدخالهما إلى سوق الأسلحة غير المشروعة في السنوات الأخيرة وهي أسلحة الصعق الصوتي السلوفاكي ومسدسات الإنذار تركية الصنع.
- لا تقتصر الجهات الفاعلة في عملية التحويل على جماعات الجريمة المنظمة فقط، بل تشمل الأفراد المدربين ذاتياً، على سبيل المثال، عن طريق الإرشادات المتاحة عبر الإنترنت.
- لوائح الاتحاد الأوروبي الأخيرة - بما في ذلك معايير تعطيل الأسلحة لعام 2015 (التي تمت مراجعتها في عام 2018) وتعديل 2017 لتوجيه الأسلحة النارية - لديها القدرة على جعل إعادة تشغيل الأسلحة النارية المعطلة أكثر صعوبة وتقليل الطلب بشكل كبير على أسلحة الصعق الصوتي.
- يمثل فائض الأسلحة الحكومية، التي تم تعطيلها أو تعديلها للسوق المدنية، مصدراً هاماً للأسلحة النارية القابلة للتحويل في السنوات الأخيرة. إن تعزيز السياسات التي تشجع على تدمير هذا الفائض بدلاً من بيعه سيساعد على منع ظهور خطوط إمداد التحويل في المستقبل.
- في غياب المعايير الإقليمية لتصنيع أسلحة الإنذار، انتشرت منذ بداية القرن مجموعة متنوعة من النماذج القابلة للتحويل. ومن المقرر أن تتبنى المفوضية الأوروبية هذه المعايير في 2018.
- غالباً ما تواجه الجهود المبذولة للحد من خطوط إمداد التحويل مصادر ناشئة جديدة، كما يتضح مؤخراً من الاتجار بالأسلحة النارية المصممة أو المعدلة لإطلاق ذخيرة فلوبرت ذات العيار الصغير.
- يعد التنفيذ السريع والشامل للمعايير واللوائح الأوروبية القائمة والجديدة وتعزيز الحوار والتعاون مع الصناعين وتجار التجزئة ومسؤولي الجمارك، من بين الأولويات التي حددتها جهات إنفاذ القانون للتعامل مع خطر الأسلحة النارية المحولة.
- نظراً للتنوع التقني للأسلحة النارية المحولة، يمكن لمجتمع التحليل الجنائي والبايستي أن يلعب دوراً هاماً في مكافحة انتشارها إذا ما تم منحه الوسائل اللازمة لإجراء تحليل مُمنهج للأسلحة النارية المسترجعة غير المشروعة ودعم التحقيقات ذات الصلة.





تؤكد الهجمات الإرهابية القاتلة المتعددة التي تتضمن استخدام الأسلحة النارية والتي وقعت منذ عام 2015 على الحاجة الملحة إلى معالجة مشكلة الأسلحة النارية غير المشروعة في أوروبا.

المقدمة

---

تؤكد الهجمات الإرهابية القاتلة المتعددة التي تتضمن استخدام الأسلحة النارية والتي وقعت منذ عام 2015 على الحاجة الملحة إلى معالجة مشكلة الأسلحة النارية غير المشروعة في أوروبا. وتشير المعلومات المتاحة، رغم محدوديتها، إلى أن الشبكات الإجرامية والإرهابية تحصل على الأسلحة من مصدرين أساسيين، وهما: الأسلحة التي تم تهريبها من جنوب شرق أوروبا عقب الحروب اليوغوسلافية في التسعينيات، ومؤخرًا التجارة في الأسلحة المحوَّلة التي نشأ بعضها في دول أعضاء الاتحاد الأوروبي. وكما أشار اليوروبول في تقييم تهديد الجريمة الخطيرة والمنظمة لعام 2017: "إن إعادة تشغيل الأسلحة المعطلة وتحويل الأسلحة النارية لإطلاق العيارات الخلبية يعد من أهم مصادر الأسلحة النارية غير المشروعة التي يتم الاتجار بها في دول الاتحاد الأوروبي" (Europol, 2017c, p. 54).

وتشمل الأسلحة النارية المحوَّلة البنادق المقلَّدة والأسلحة النارية المعطلة التي تم تعديلها لتعمل كأسلحة حقيقية وفتاكة. وغالبًا ما تكون الأسلحة المشار إليها رخيصة الثمن ومن السهل الحصول عليها ويصعب تتبعها، وهذه خصائص تجعلها أكثر جاذبية للمجرمين. وبالرغم من الزخم السياسي المتزايد بشأن هذه المسألة، إلا أن البيانات والتحليلات المتاحة والمُعلنة حول انتشار واستخدام الأسلحة المحولة في أوروبا تعتبر قليلة<sup>1</sup>. وفوق ذلك، فإن الحد من انتشار هذه الأسلحة يستلزم فهمًا عميقًا لنماذج الأسلحة النارية وأنماط الإمداد ومصادر الأسلحة المستخدمة. ومن أجل سد هذه الفجوة، وبدعم من حكومتي فرنسا وألمانيا، قام مسح الأسلحة الصغيرة بدراسة تفصيلية حول خطر تحويل الأسلحة النارية في أوروبا. ويهدف هذا التقرير على وجه الخصوص إلى:

- تحديد الأنواع والإصدارات والطرازات والعيارات الأكثر استخدامًا للأسلحة النارية المحوَّلة؛
- مراجعة الاتجاهات التاريخية والحديثة المتعلقة بتحويل الأسلحة النارية، بما في ذلك خصائصها التقنية والتوزيع الجغرافي والجهات الفاعلة المعنية؛
- تحديد الفرص وتحديات السياسات المتعلقة بمواجهة انتشار الأسلحة النارية المحولة.

وتضمنت المصادر المستخدمة في هذا التقرير بشكل أساسي؛ الحصول على بيانات عن طريق إجراء المقابلات مع موظفي إنفاذ القانون الأوروبيين وبالأخص خبراء الأدلة الجنائية. وتركز الدراسة على هذه المجموعة المتخصصة بهدف الوصول إلى المعلومات الموثوقة والأكثر دقة وتفصيلًا حول هذا الموضوع. والجدير بالذكر أنه في يوم التاسع والعشرين من يونيو 2017 قام مسح الأسلحة الصغيرة بتنظيم واستضافة ورشة عمل تقنية حول انتشار الأسلحة النارية المحولة في أوروبا بالتعاون مع المنتدى الأوروبي المتعدد التخصصات لمكافحة التهديدات الجنائية (EMPACT). حيث قام تسعة وعشرون مشاركًا، يمثلون أحد عشر بلدًا ومؤسسة مختلفة أغلبهم من محققي الأسلحة النارية وخبراء الأدلة الجنائية، بالمشاركة والمساهمة الفعالة خلال الورشة<sup>2</sup>. كما شارك المؤلفون في اجتماعات متخصصة مع شبكات خبراء الأدلة الجنائية للأسلحة النارية<sup>3</sup> وقاموا بزيارات قُطرية إلى النمسا وفرنسا وألمانيا ورومانيا وإسبانيا والمملكة المتحدة في عام 2017. وأخيرًا وليس آخرًا، استفاد هذا المشروع من مشاركة مسح الأسلحة الصغيرة في مبادرات أخرى ممولة من المفوضية الأوروبية، مثل مشروع دراسة حياة الإرهابيين للأسلحة النارية غير المشروعة في أوروبا SAFTE<sup>4</sup>، والتي تم تضمين نتائجها ذات الصلة بالموضوع في هذا التقرير.

ينقسم التقرير إلى أربعة أقسام. حيث يستعرض القسم الأول التعريفات ويقدم تصنيفاً للأسلحة النارية القابلة للتحويل. أما القسم الثاني فيدرس طبيعة ونطاق خطر تحويل الأسلحة النارية. ويشمل مراجعة تاريخية لتحويل الأسلحة النارية في أوروبا، ومناقشة المؤشرات المتاحة لقياس حجم هذه الظاهرة، وتحليل أنواع الجرائم المعنية بتلك الأسلحة. ويستعرض القسم الثالث آليات التحويل، وبالأخص تحديد التوزيع الجغرافي لورش التحويل، والمعلومات العامة حول المحولين، وأساليب التهريب الرئيسية المستخدمة. ويركز القسم الأخير على الاستجابات لهذه المشكلة على مستوى أوروبا، بما في ذلك تغييرات البيئة التنظيمية وتدابير الإنفاذ. ويختتم التقرير بموجز عن التحديات والفرص المتعلقة بالسياسات من أجل جذب اهتمام صانعي القرار السياسي.

## تعريف الأسلحة النارية المحولة

تحويل أي قطعة غير قادرة على إطلاق مقذوفة إلى قطعة يمكنها إطلاق المقذوفات

تعديل الأسلحة النارية المقلدة ذات الأغراض غير الفتاكة في الأصل



أسلحة نارية مقلدة فتاكة

تحويل

أسلحة نارية ذات أغراض غير فتاكة

إعادة تشغيل الأسلحة التي سبق وأن تم تعديلها حتى لا تطلق العيارات الحية



سلاح ناري فتاك

إعادة تشغيل

عدم القدرة على إطلاق نذرة حية

تعطيل

أسلحة نارية فتاكة

مفتاح

● سلاح ناري شرعي ! قدرة على إطلاق مقذوفة صلبة  
● سلاح ناري غير شرعي ✗ غير قادرة على إطلاق مقذوفة صلبة



تم تحويل قطع متنوعة في  
أوروبا إلى أسلحة نارية دون الحاجة إلى  
مهارات متخصصة أو معدات.

التعريفات

---

## تحويل الأسلحة النارية

في عام 2014، سأل مسح الأسلحة الصغيرة عينة من باحثي الأسلحة النارية من جميع أنحاء العالم حول مفهومهم واستخدامهم لمصطلح "تحويل الأسلحة النارية"<sup>5</sup>. وكشفت الإجابات أنه، فيما يخص الأسلحة النارية، يتم استخدام مصطلح "التحويل" في إشارة إلى ثلاث حالات عامة: (١) تحويل الأسلحة النارية المقلدة - أو أي قطعة تشبه السلاح الناري، ولكنه غير قادر على إطلاق مقذوفة - إلى أسلحة للأغراض الفتاكة؛ (٢) إعادة تشغيل الأسلحة النارية المعطلة؛ (٣) تعديل الأسلحة النارية شبه الآلية إلى أسلحة أوتوماتيكية بالكامل.

ينطوي كل تعديل من هذه التعديلات على تغييرات في قدرة السلاح المعدل على إطلاق النار: ففي الحالتين الأولى والثانية، تغير التعديلات وظيفية أنواع الأسلحة غير الفتاكة، مما يتيح لها إطلاق المقذوفات؛ في حين يتم في الحالة الأخيرة تغيير معدل إطلاق النار للأسلحة. وتعتبر جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن كل هذه التعديلات غير قانونية - ما عدا الحالات الاستثنائية التي تأذن بها الدولة - ذلك لأنها تغير من الحالة القانونية للسلاح أو السلاح الناري من خلال تغييره.

ولأغراض هذا التقرير، سوف يشير مصطلح "التحويل" إلى الحالتين الأولى والثانية: تغيير الأسلحة النارية المقلدة ذات الأغراض غير الفتاكة في الأصل، وإعادة تشغيل الأسلحة النارية التي أزيلت قدرتها على إطلاق المقذوفات أو خفضت بدرجة كبيرة. كما يتوافق هذا الاستخدام أيضاً مع التعريف الموجود في التعريفات الدولية للأسلحة النارية. يستخدم بروتوكول الأمم المتحدة للأسلحة النارية مصطلح "محول" في تعريفه للسلاح الناري، على سبيل المثال<sup>6</sup>، حيث ينص البروتوكول:

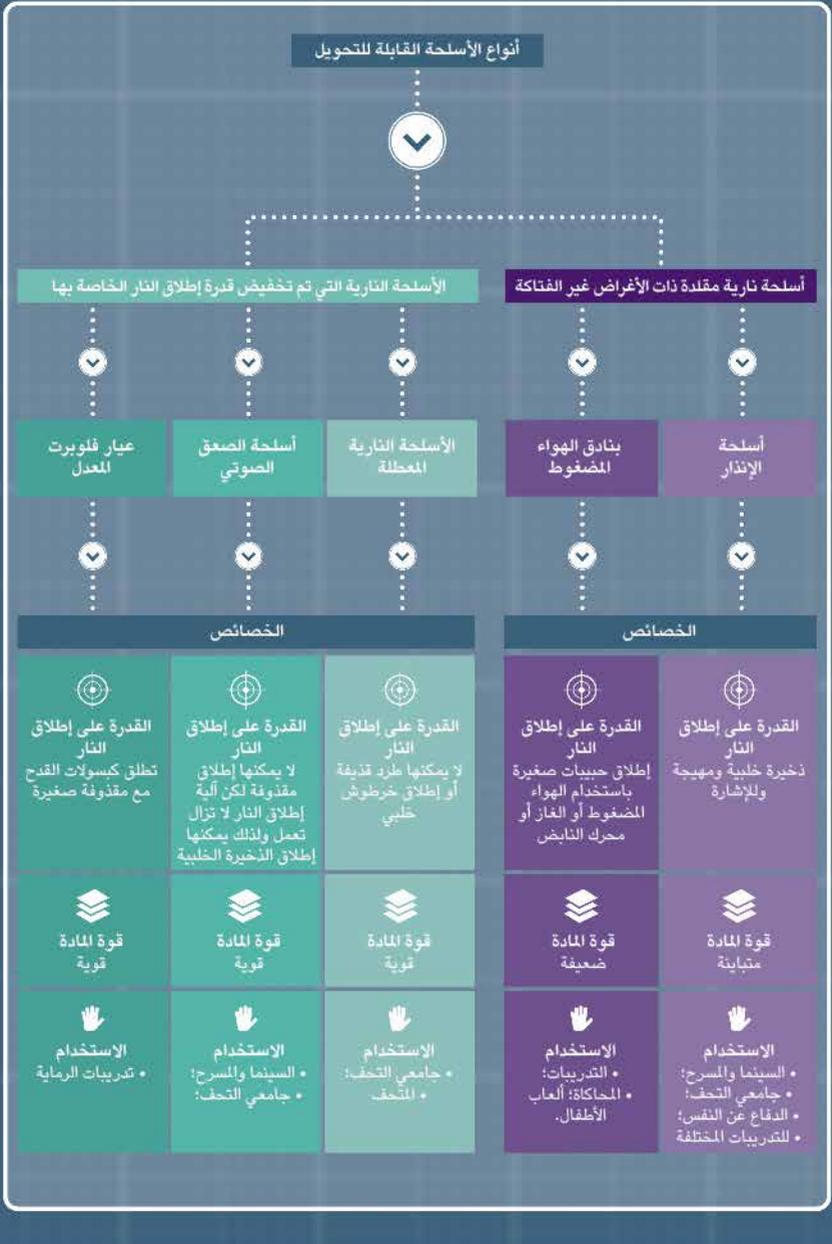
يقصد بتعبير "السلاح الناري" أي سلاح محمول ذي سبطانة، أو هو مصمم، أو يمكن تحويله بسهولة، ليطلق طلقة أو رصاصة أو مقذوفاً آخر بفعل مادة متفجرة، باستثناء الأسلحة النارية العتيقة أو نماذجها المقلدة ((UNGA, 2001, art. 3(a)).

في هذا التعريف، يُوصف التحويل بأنه تحويل أي سلاح محمول ذي سبطانة كان في الأصل غير قادر على إطلاق مقذوفة إلى سلاح يمكنه إطلاق المقذوفات. وتختلف حالات التحويل هذه عن تحويل السلاح شبه الآلي إلى سلاح أوتوماتيكي (الحالة الثالثة المذكورة أعلاه)، نظراً لأن السلاح الذي يتم تحويله -والذي عادة ما يكون سلاحاً نصف أوتوماتيكي- دائماً ما يتم تعريفه على أنه سلاح ناري وبالتالي يخضع تلقائياً للتشريع الوطني. إن تعديل القدرات الآلية للأسلحة النارية من سلاح نصف أوتوماتيكي إلى سلاح أوتوماتيكي بالكامل بالكاد يغير تصنيف نوع السلاح الناري. وإجراء مثل هذا التعديل أيضاً لا يزال يمثل جريمة خطيرة، ولكن مواجهته تتطلب استجابات وإجراءات مختلفة. ولذلك، لأغراض هذا التقرير، يشير مصطلح "التحويل" إلى تعديل القطع التي لا يمكنها إطلاق مقذوفة إلى أسلحة قادرة على القيام بذلك.

## أنواع الأسلحة النارية القابلة للتحويل بسهولة

تواجه الشرطة مجموعات متنوعة من القطع التي يمكن تحويلها بهذه الطريقة. وغالباً ما يشير الخبراء إليها "بالأسلحة النارية القابلة للتحويل بسهولة". في حين أن الصكوك الدولية والإقليمية لا تحدد مفهوم قابلية

# أنواع الأسلحة القابلة للتحويل: لمحة عامة



التحويل، فإن التشريعات في المملكة المتحدة توفر إرشادات مفاهيمية في هذا الصدد، حيث تنص على اعتبار السلاح الناري المقلد قابلاً للتحويل بسهولة إذا:

- أ. يمكن تحويله دون أي مهارة خاصة في صنع أو تعديل الأسلحة النارية لدى الشخص الذي يحولها؛ و  
 ب. العمل المطلوب لتحويله لا يتطلب معدات أو أدوات غير تلك المستخدمة بشكل شائع من قبل الأشخاص الذين يقومون بأعمال البناء والصيانة في منازلهم (UK, 1982, para. 1.6).

بينما يشير التعريف المذكور أعلاه إلى الأسلحة النارية "المقلدة" القابلة للتحويل بسهولة، فقد تم العثور على قطع متنوعة في أوروبا تم تحويلها إلى أسلحة نارية دون الحاجة إلى مهارات أو معدات متخصصة. ويمكن إعادة جمع هذه القطع في فئتين رئيسيتين يتم عرضهما وتلخيصهما في الجدول 1: الأسلحة النارية المقلدة ذات

### الجدول ١: الأنواع الرئيسية للقطع التي يتم تحويلها إلى أسلحة نارية في أوروبا

الفئات / الأنواع	الوصف الأساسي	الذخيرة (قبل التحويل)	النماذج المثيرة للقلق
<b>الأسلحة النارية المقلدة ذات الأغراض غير الفتاكة</b>			
أسلحة الإنذار (الأسلحة النارية لإطلاق العيارات الخلبية)	غير قادرة على إطلاق مقذوفات صلبة	ذخيرة خلبية ومهيجة للإشارة	مجموعة متنوعة من المسدسات اليدوية (المسدسات والدورات)، بما في ذلك بعض النماذج الآلية
بنادق الهواء المضغوط (بنادق الهواء والغاز)	غالبًا ما تصنف على أنها ألعاب	حبيبات بلاستيكية أو معدنية صغيرة	نادرًا ما تكون مناسبة للتحويل بسبب المواد الضعيفة، ولكن بعض بنادق الهواء المضغوط تثير القلق
<b>الأسلحة النارية التي تم تخفيض قدرات إطلاق النار الخاصة بها</b>			
الأسلحة النارية المعطلة	أسلحة نارية حقيقية أصبحت غير صالحة للاستخدام بشكل دائم	لا يوجد. يجب أن تحظر عملية التعطيل طرد المقذوفات أو إطلاق الذخيرة الخلبية	جميع الطرازات على الأرجح، وخاصة المسدسات اليدوية، والمدافع الرشاشة، والبنادق الآلية
أسلحة الصعق الصوتي	أسلحة نارية حقيقية تم تعديلها لتكون غير قادرة على إطلاق مقذوفة صلبة	الذخيرة الخلبية	جميع الطرازات على الأرجح، وخاصة المسدسات اليدوية والرشاشات الصغيرة والبنادق الآلية
أسلحة نارية تم تعديلها لعيارات فلوبرت	أسلحة نارية حقيقية تم تعديلها وتصميمها لعيارات فلوبرت المحظورة في بعض البلدان	ذخيرة فلوبرت 4 و 6 ملم	جميع الطرازات على الأرجح، وخاصة المسدسات اليدوية والرشاشات الصغيرة والبنادق الآلية

الأغراض غير الفتاكة، والأسلحة النارية التي تم تخفيض قدرة إطلاقها للمقدوفات. من المهم ملاحظة أن القطع التي تندرج تحت هذه الأنواع والفئات ليست جميعها بالضرورة "قابلة للتحويل بسهولة" إلى أسلحة نارية، لأن بعض الصانعين يضعون عوائق تحويل أكبر من غيرها خلال عملية الصنع. فكما يوضح هذا التقرير، يتم تجميع الأسلحة النارية المحولة بسهولة عن طريق جمع بعض العناصر التي تنتمي إلى كل من الأنواع أو الفئات الأوسع التي تم ذكرها.

## الأسلحة النارية المقلدة ذات الأغراض غير الفتاكة

تشير الفئة الأولى في الجدول 1 إلى القطع التي تشبه الأسلحة النارية الحقيقية - بالأغلب المسدسات اليدوية، ولكن ليس وحدها فقط- في المظهر والأداء، ولكن تم تصميمها عمداً لخدمة أغراض غير فتاكة. وكثيراً ما يقلدون الأسلحة النارية التي يمكن التعرف عليها لكنها غير قادرة على إطلاق الذخيرة النارية. ويمكن للبعض إطلاق قذائف خلبية لتشبه الأسلحة النارية الحقيقية. وقد يقوم البعض الآخر بإطلاق حبيبات صغيرة مصنوعة من البلاستيك أو المعادن الخفيفة، ولكن بقوة منخفضة لا تهدف إلى إحداث إصابات خطيرة. وفي حال أسيء استخدامها، فإن العديد من هذه الأسلحة النارية المقلدة يمكن أن يسبب إصابات خطيرة تصل إلى حد الوفاة، وذلك على الرغم من عدم نية الصانعين لإحداث ذلك الضرر. بعض الدول لا تعتبر النسخ المقلدة ما قبل التحويل أسلحة نارية حقيقية، مما يجعل من السهل الحصول عليها في السوق المدنية. وضمن هذه الفئة، سوف نناقش أدناه أنواع القطع ذات الأغراض غير الفتاكة الأكثر شيوعاً التي يتم تحويلها<sup>7</sup>.

**أسلحة الإنذار.** تعرف اللجنة الدولية الدائمة لاختبار الأسلحة الصغيرة أسلحة الإنذار بأنها "أي جهاز محمول غير مصمم لإطلاق مقذوفات صلبة" (CIP, 2001, art. 1.1). يُشار أحياناً إلى هذه الفئة من الأسلحة أيضاً باسم "الأسلحة النارية لإطلاق العيارات الخلبية"، في إشارة إلى الخراطيش الخلبية غير الرصاصية التي يمكنها إطلاقها، بالإضافة إلى طلقات الإشارة الضوئية والمهيجة (4) (EU, 2017, art. 1.1). غالباً ما يتم تصميم أسلحة الإنذار كنسخ مقلدة دقيقة للأسلحة النارية الحقيقية، عادةً المسدسات، وغالباً ما يصعب التمييز بينها دون فحص دقيق. كما أنها تحتوي بشكل عام على نفس آلية إطلاق السلاح الناري الحقيقي، حيث يقوم المستخدم بسحب الزناد لإطلاق خرطوشة خلبية، ويتم استخراج الخرطوشة المستهلكة من المخزن (بطرف شبه تلقائية)، ثم تدخل خرطوشة جديدة للمخزن وتكون جاهزة للإطلاق. وبسبب التشابه بينها وبين الأسلحة النارية الحقيقية، من حيث الأداء والشكل على حد سواء، فإن هذه الأسلحة راجحة الاستخدام في السينما والمسرح، ويتم استخدامها وجمعها من قبل الهواة.

وتكون الاختلافات بين أسلحة الإنذار والأسلحة النارية الحقيقية اختلافات هيكلية. وهي تكمن في الخصائص التي يدخلها الصانعون والتي تمنع أسلحة الإنذار من طرد الذخيرة الحية، وبالتالي تمنع تصنيفها كأسلحة نارية حقيقية. وتختلف هذه الخصائص حسب الإصدار والصانع، ولكنها تشمل بشكل عام عوائق السبطانة التي تمنع مرور جسم صلب وتسمح باستخدام مواد أضعف من حيث الصلابة، خاصة في الأجزاء الخاصة بتحمل الضغط- ولا سيما السبطانة وكتلة المغلاق- التي يجب أن تتحمل الضغط الشديد عند إطلاق طلقة حية. واعتباراً

من مارس 2018، لم تكن هناك معايير تصنيع إقليمية مشتركة لهذه الأنواع من الأسلحة. وعادةً ما يتم تصنيع الفئات القابلة للتحويل بسهولة (راجع الجدول 2) من مكونات أكثر صلابة. وتبدو أسلحة الإنذار "ذات التهوية الأمامية" حقيقية أكثر عند إطلاقها، وبالتالي فهي أكثر شيوعاً للاستخدام في الأفلام والتلفزيون، ولكنها عادة ما تكون قابلة للتحويل بسهولة من "ذات التهوية العلوية"<sup>8</sup>. ولحد من قابلية التحويل، تقوم بعض الشركات المصنعة بعدم محاذاة المخزن والسبطانة لمنع سلاح الإنذار من تلقيم الذخيرة الحية إلى المخزن.<sup>9</sup>

توجد أنواع أخرى من الأسلحة النارية المقلدة ذات الأغراض غير الفتاكة التي يمكن تحويلها، ولكنها أقل شيوعاً:

**بنادق الهواء المضغوط<sup>10</sup> أو بنادق الهواء أو الغاز.** هذه هي الأسلحة النارية المقلدة التي تصنف على أنها ألعاب أو سلع رياضية في العديد من البلدان. وتطلق بنادق الهواء المضغوط حبيبات بلاستيكية صغيرة باستخدام الهواء المضغوط أو الغاز أو المحرك النابض كدافع. وتعتبر إلى حد ما نسخ مقلدة فعلية للأسلحة النارية وتستخدم كألعاب أو في التمارين والتدريبات (EC, 2010, p. 3). تُصنع بنادق الهواء المضغوط بشكل عام من مواد بلاستيكية ضعيفة وغير مناسبة للتحويل التقليدي. ولكن، في بعض الحالات، أدت جهود الصانعين لصنع بنادق الهواء المضغوط أكثر واقعية إلى تصنيعها كمنتجات يمكن استخدامها لتصميم سلاح ناري مرتجل قادر على إطلاق الذخيرة الحية إذا وقع في يد شخص متحمس. وصادرت السلطات الأمريكية مدافع الهواء المضغوط AR-15 صينية الصنع لأن علبة المغلاق السفلية تم تصميمها وفقاً لمواصفات دقيقة بحيث يمكن تركيبها مع بعض التعديلات الطفيفة على علبة مغلاق علوية لمدفع AR-15 حقيقي (Macedo, 2010; Vasquez, 2014). تحتوي علبة المغلاق العلوية لمدفع AR-15 على أجزاء تحمل الضغط الأساسية للسلاح ولذلك يمكن أن يحدث هذا النوع من التحويل نظرياً، على الرغم من عدم وجود أي أمثلة فعلية لذلك. ويشكل الجمع بين أجزاء من الأسلحة

## الجدول ٢: أمثلة على أسلحة الإنذار الأكثر شيوعاً التي يتم تحويلها في أوروبا

البلد	الصانع	الطرزات التي يمكن تحويلها بسهولة
ألمانيا	Umarex	Walther P99
	Röhm	Vektor CP1
إيطاليا	Bruni	Olympic .380 BBM
	Chiappa Firearms	Kimar
	Tanfoglio	Tanfoglio GT 28
روسيا	Baikal	IZH-79-8
تركيا	Voltran AV Silahları (Ekol)	Ekol Tuna, Special 99, Volga, Jackal Dual
	Atak Arms	Zoraki: 914, 917, 918, 925, M2906, R1

المصدر: تم جمعها بواسطة المؤلفين من مصادر الشرطة الأوروبية المتعددة



**الصورة 1:** مسدس إنذار GT 28 من صنع شركة Tanfoglio محوّل مقلد بوسم صانع مزيف وإشارات إلى العيار الجديد بعد التحويل. التقطت الصورة في مكاتب الشرطة الوطنية الإسبانية في مدريد، 18 أبريل 2017. المصدر: Benjamin King/ Small Arms Survey

غير الفتاكة وأجزاء من الأسلحة النارية الحقيقية تهديداً كبيراً خاصة للدول التي لا تقوم بضبط وتنظيم الأجزاء الأخرى غير الإطار أو لعبة المغلاق.

## الأسلحة النارية التي تم تخفيض قدراتها على إطلاق النار

تشير الفئة الثانية في الجدول 1 إلى الأسلحة النارية الحقيقية - التي تتراوح من المسدسات اليدوية إلى البنادق الآلية العسكرية والبنادق الآلية الصغيرة- التي تمت إزالة قدراتها على إطلاق النار تماماً أو تمت خفضها بشكل ملحوظ. وفي بعض البلدان، غيرت هذه التعديلات الوضع القانوني للأسلحة النارية مما خفف القيود المفروضة على المشتريين. ويستعرض هذا الجزء ثلاثة أنواع من التعديلات الموجودة في أوروبا.

**الأسلحة النارية المعطلة.** يعرف الاتحاد الأوروبي الأسلحة النارية المعطلة بأنها:

الأسلحة النارية التي تم جعلها غير صالحة للاستخدام نهائياً عن طريق التعطيل، مع التأكد من أن جميع المكونات الأساسية للأسلحة النارية المعطلة قد أصبحت غير قابلة للتشغيل بشكل دائم وغير قابلة

للإزالة أو الاستبدال أو التعديل بطريقة تسمح بإعادة تشغيل السلاح الناري بأي شكل من الأشكال (6) (EU, 2017, art. 1.1).

لذلك، فإن الأسلحة النارية المعطلة هي أسلحة نارية حقيقية تم تعديلها بحيث لم تعد قادرة على طرد مقذوفة أو حتى إطلاق خرطوشة خلبية. وعادةً ما يبقى المظهر الخارجي هو نفس مظهر السلاح الحقيقي، باستثناء علامة اختبار تحمل صغيرة تُضاف للإشارة إلى أنه تم التحقق من حدوث التعطيل. وتتضمن عملية التعطيل في الأغلب تعديلات ميكانيكية تمنع الأسلحة من إتمام دورة إطلاق النار. وهذا يحد من شعبية هذه الأسلحة في الأفلام أو الأعمال التمثيلية. وعضوًا عن ذلك فهي تحظى بشعبية خاصة بين هواة جمع التحف والمتاحف.

هناك ثلاثة مبادئ أساسية للتعطيل: (1) يجب جعل جميع الأجزاء الأساسية للسلاح الناري المعطل غير قابلة للتشغيل بشكل دائم ولا يمكن استبدالها؛ و(2) يجب على السلطات المختصة التحقق من أن إجراءات عملية التعطيل كافية؛ و(3) بعد أن يتم التحقق، يجب وسم السلاح المعطل للإشارة إلى أنه تم بالفعل تعطيله، ويجب إصدار شهادة بذلك و/ أو يجب تسجيل التعطيل (OSCE, 2017, p. 4). بشكل عام، تتبع جميع الدول الأوروبية هذه الخطوات - التعطيل، والتحقق، والوسم، والتسجيل. غير أن معايير الدقة تختلف اختلافًا كبيرًا فيما يتعلق بالبدء الأول - عملية التعطيل. وقد ثبت أن بعض عمليات التعطيل المعتمدة من الدولة تتطلب مهارة وجهد قليلين لتعطيلها. وقد تم الاعتراف بذلك التفاوت ومعالجته في معايير الاتحاد الأوروبي لتعطيل الأسلحة النارية لعام 2015 (EC, 2015).

يمكن تعطيل أي سلاح ناري. ولكن التغييرات التي تطرأ على التشريع المعني بالأسلحة النارية المدنية قد تجعل التعطيل الخيار الوحيد الذي يسمح للمدنيين بالاحتفاظ بالأسلحة النارية القانونية سابقًا. أو قد تكون الطريقة الوحيدة للمدنيين لاقتناء أنواع معينة من الأسلحة وخاصة الأسلحة ذات الطراز العسكري. ونتيجة لوجود مثل هذه السوق، تقوم الدول عادةً ببيع المخزون الفائض المملوك للجيش أو للشرطة لتوليد الدخل.

**أسلحة الصعق الصوتي.** ويشار إليها في تعديل 2017 لتوجيه الاتحاد الأوروبي للأسلحة النارية بأسلحة إطلاق العيارات الخلبية. وتعتبر فئة فريدة من الأسلحة وتشكل فئة فرعية من فئة التعطيل لأنها تتشابه من حيث الأصل. وكانت أسلحة الصعق الصوتي مصممة في السابق لتكون أسلحة نارية فتاكة، ثم تم تعديلها لاحقًا بحيث تصبح غير قادرة على إطلاق مقذوفة (5) (EU, 2017, art. 1.1). وتتضمن هذه العملية إدخال حواجز في السبطانة، وربما قطع أخرى، لمنع إطلاق المقذوفة. ومع ذلك تختلف هذه الأسلحة عن الأسلحة النارية المعطلة في قدرتها على إطلاق الذخيرة الخلبية. فبالنسبة للأسلحة المعطلة يجب أن تغلق عملية التعطيل جميع الأجزاء الأساسية بالكامل، وبالتالي تحول دون تقييم طلقة خلبية للمخزن أو إطلاقها. ولذلك يعتبر هذا العنصر المميز مهما لأنه يجعل تحويل أسلحة الصعق الصوتي أسهل بكثير من أي سلاح ناري آخر تم تعطيله بشكل صحيح وهذا لأن آلية إطلاق النار بها لا زالت تعمل. وهناك بعض أوجه التشابه بين أسلحة الصعق الصوتي وأسلحة الإنذار من حيث تصميمها لإطلاق الذخيرة الخلبية بالإضافة إلى وجود خصائص مصممة لمنع إطلاق الذخيرة النارية. ولكنها تختلف في القوة الهيكلية، حيث يتم تصنيع أسلحة الإنذار بمواد أضعف -جزئيًا- لمنعها من تحمل ضغوط إطلاق الذخيرة النارية. أما أسلحة الصعق الصوتي فهي في الأساس أسلحة

نارية حقيقية من حيث قدرتها التامة على تحمل إطلاق الذخيرة دون المخاوف المتعلقة بسلامة إطلاق الذخيرة الحية من سلاح الإنذار.

إن أسلحة الصعق الصوتي هي في الغالب قطع عسكرية فائضة من الجيش التشيكوسلوفاكي السابق. وأشهر موديلات أسلحة الصعق الصوتي هي البندقية الآلية طراز vz.58 والمدفع الرشاش الصغير طراز Skorpio و vz.61، ذلك على الرغم من وجود طرازات أخرى من المسدسات اليدوية مثل مسدسات PS97 Arrow و Glock و Makarov (Slovak Police Force, 2013).<sup>11</sup>

**الأسلحة النارية المعدلة لعيارات فلوبرت.** تم تطوير أسلحة فلوبرت النارية في القرن التاسع عشر لأغراض الرماية في الأماكن المغلقة.<sup>12</sup> ولا تطلق هذه الأسلحة الذخيرة التقليدية القائمة على الخرطوش، ولكنها تطلق كبسولات القذح الملوءة بمقدوفة صغيرة. وحاليًا، يتم الإعلان عن أسلحة فلوبرت النارية كأسلحة للتدريب على الرماية.<sup>13</sup> وعادة ما تطلق النسخ الأحدث من هذه الأسلحة مقذوفات من عيار 4 ملم إلى 6 ملم. كما أنها تشبه أسلحة الإنذار وذلك لأنها تعتبر تقليدًا للأسلحة النارية الحقيقية، ولكنها مصنوعة من معادن أضعف لا تتحمل الضغط الذي يتعرض له السلاح الناري الحقيقي عند إطلاق النار. في الواقع، بدأ العديد من صانعي مسدسات الإنذار البارزين، ولا سيما الصانع التركي Atak Arms، في تصنيع العديد من مسدسات الإنذار الرائجة الخاصة بهم من عيار فلوبرت.<sup>14</sup> وتباع أسلحة فلوبرت المصممة لهذا الغرض على نطاق واسع في أوروبا وغالبًا ما تخضع لقيود أقل من الأسلحة النارية الأخرى. ففي إسبانيا، على سبيل المثال، تندرج فلوبرت تحت نفس فئة الأسلحة النارية بآلية تلقيم من الفوهة، وهي الفئة الوحيدة التي يمكن للمالك أن يمتلك عددًا غير محدود منها.<sup>15</sup>

في الآونة الأخيرة، تزايدت المخاوف من إمكانية تحويل بعض النماذج المعينة من الأسلحة النارية فلوبرت لإطلاق أنواع أكثر فتكًا من الذخيرة. وعلى وجه الخصوص، تابعت الشرطة في القضايا الجنائية ظهور أسلحة نارية حقيقية معدلة قادرة فقط على إطلاق ذخيرة من عيار فلوبرت. وتشبه هذه العملية تلك المطبقة لتعديل أسلحة الصعق الصوتي، حيث يتم تعديل السلاح الناري الحقيقي لتغيير قدرته على إطلاق النار، وبالتالي، تقليل القيود المفروضة على شرائه. ينطوي جزء من هذا التعديل على تقليل القطر الداخلي للسبطانة، والذي يتم عن طريق إضافة طبقة من الشمع داخل السبطانة.<sup>16</sup>

جميع الأسلحة النارية الحقيقية التي تم تعديلها إلى عيار فلوبرت تقريبًا تم تصنيعها في سلوفاكيا، حيث تم بيعها في ظل قيود غير صارمة. وتشمل البندقية الآلية طراز vz.58 والأسلحة الأخرى التي تم تعديلها سابقًا كأسلحة الصعق الصوتي. فمثلًا تم اكتشاف أسلحة طراز Walther P99 فلوبرت من أصل سلوفاكي لأول مرة في هولندا في أوائل عام 2016 (p. 301). (Bruinsma and Spapens). وأعربت سلطات إنفاذ القانون التي تمت استشارتها في العديد من البلدان لإجراء هذه الدراسة عن قلقها بشأن هذه الأسلحة التي قد يكون من السهل "إرجاع تحويلها" إلى عياراتها الأصلية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تحويل الأسلحة النارية الآلية ذات الدرجة العسكرية والاتجار بها (Small Arms Survey and EMPACT, 2017).

# الاتجاهات والأحداث الرئيسية المختارة المعنية بتحويل الأسلحة النارية والاستجابات الأوروبية، 1990-2018

١٩٩١  
توجيه الاتحاد الأوروبي للأسلحة النارية لا يتضمن الأسلحة المعطلة أو أسلحة الإنذار في تعريفه للأسلحة النارية

٢٠٠٠  
تقرير المفوضية الأوروبية أقر بمخاطر التحويل باستخدام الأسلحة المعطلة وأسلحة الهواء المضغوط

٢٠٠٨  
تضاف الأسلحة التي "من المحتمل أن تكون محولة" إلى تعريف الاتحاد الأوروبي للسلاح الناري

ديسمبر ٢٠١٥  
تبنى الاتحاد الأوروبي معايير التعطيل (التي دخلت حيز التنفيذ في أبريل ٢٠١٦، وتمت مراجعتها في مارس ٢٠١٨)

٢٠١٥-٢٠١٦  
استهدفت عملية مارس (Mars) أسلحة الصمق الصوتي سلوفاكية الأصل وصارت مئات الأسلحة

٢٠١٦  
صادرت عملية البوسفور (Bosphorus) المئات من أسلحة الإنذار التركية المهربة من بلغاريا

٢٠١٧  
صادرت عملية بورتس (Portus) الآلاف من الأسلحة النارية التي تم تعطيلها في متجر للأجهزة الرياضية في إسبانيا

٢٠١٧  
تعديل توجيه الاتحاد الأوروبي للأسلحة النارية لزيادة القيود على أسلحة الصمق الصوتي والأسلحة النارية المعطلة وأسلحة الإنذار

سبتمبر ٢٠١٨  
اعتمد الاتحاد الأوروبي الخصائص التقنية لأسلحة الإنذار

حتى تسعينات القرن الماضي إعادة التشغيل هو الشكل الرئيسي لتحويل الأسلحة النارية

وأواخر تسعينات القرن الماضي ظهور مسدسات الإنذار اليدوية المحولة في بعض البلدان

العقد الأول من القرن الحالي تزايد انتشار مسدسات الإنذار المحولة المصنوعة في ألمانيا وإيطاليا وروسيا، ولا تزال الأسلحة النارية المعطلة تمثل مشكلة.

منذ عام 2010 انتشار أسلحة الإنذار تركية الصنع

منذ 2013 تداول أسلحة الصمق الصوتي السلوفاكية القابلة للتحويل بسهولة بأعداد كبيرة

يناير 2015 استخدام بنادق الصمق الصوتي والمسدسات المحولة في هجمات باريس

منذ 2015 ظهور الأسلحة النارية سلوفاكية الأصل المعدلة إلى عبارات فلوربت كخطر تحويل جديد

يوليو 2016 استخدام الجاني لمسدس معطل خلال هجوم ميونيخ

يناير 2017 ضبط 25000 بندقية إنذار في الصومال؛ وانتشار الأسلحة النارية المحولة في عدد متزايد من الدول الأفريقية

2017 اليوروبول صرح بأن التحويل لا يزال مصدرا رئيسيا للأسلحة النارية غير المشروعة

## المفتاح

الاتجاهات والأحداث الرئيسية المعنية بتحويل الأسلحة النارية  
الاستجابات الأوروبية



يواصل الهواة المتحمسون تحديد  
الأسلحة الجديدة المحتملة القابلة للتحويل،  
ومصادر الإمداد، وطرق الإتجار في سوق  
مقيدة بشكلٍ متزايد، بينما تسعى التغييرات  
في إنفاذ القانون والسياسات إلى معالجة  
تلك المشكلة.“

## تهديد تحويل الأسلحة النارية

انتشرت الأسلحة النارية المحولة في أوروبا على مر العقود بأشكال مختلفة. وتغيرت العناصر التي يتم تحويلها وعمليات التحويل على مر السنين بسبب العديد من العوامل. فقد عملت التغييرات في التشريعات على المستويين الوطني والإقليمي على تشكيل انتشار هذه الأسلحة النارية، حيث حاولت بعض القوانين أن تواجه بشكل مباشر مشكلة متعلقة بالتحويل تم تحديدها مؤخراً، في حين أن البعض الآخر خلق ثغرات غير مقصودة أدت إلى انتشار أنواع جديدة من الأسلحة القابلة للتحويل بسهولة. وخلال العقود الثلاثة الماضية، كان الطلب على الأسلحة النارية أو بدائلها هو العنصر الثابت الوحيد. يواصل الهواة المتحمسون تحديد الأسلحة الجديدة المحتملة القابلة للتحويل، ومصادر الإمداد، وطرق الإتجار في سوق مقيدة بشكل متزايد، بينما تسعى التغييرات في إنفاذ القانون والسياسات إلى معالجة تلك المشكلة. فعندما ينحسر انتشار نوع معين من الأسلحة، يظهر سلاح جديد قابل للتحويل لسد الفراغ. وعلى مدى العقود القليلة الماضية، ظهرت عدة أنماط سيتم التطرق إليها في هذا القسم.

اشتملت الأشكال الأولية لتحويل الأسلحة النارية في أوروبا على إعادة تشغيل الأسلحة المعطلة. وعادة ما يكون مصدرها المخزون الفائض للجيش أو الشرطة. حيث يتم تعطيل الأسلحة قبل بيعها إلى السوق المحلية. وكانت إحدى الحالات المبكرة في أوائل سبعينيات القرن الماضي في ألمانيا الغربية حيث تعطيل مسدسات خدمة شرطة ألمانيا الغربية الفائضة وبيعها للمدنيين الألمان. وبحلول عام 1972 بدأت شرطة ألمانيا الغربية في مصادرة هذه المسدسات المعطلة التي تم إعادة تشغيلها.<sup>17</sup> وأدت عمليات الضبط هذه في النهاية إلى وقف بيع مثل هذه المسدسات.

## العقد الأول من القرن الحادي والعشرين

شهد العقد الأول من هذا القرن تغيراً كبيراً في اتجاهات انتشار الأسلحة النارية المحولة، حيث تغير نوع الأسلحة التي يتم تحويلها ومصادرها مع زيادة نطاق انتشارها. وأصبحت أسلحة الإنذار المحولة مشكلة واسعة الانتشار في معظم أنحاء أوروبا؛ حيث كانت تُستخدم أسلحة الإنذار سابقاً في الجرائم، لا سيما عمليات السطو المسلح الصغيرة، وقد ظلت بشكل عام دون تغيير واستخدمت لأغراض التخويف.<sup>18</sup> ومع هذا الاتجاه الجديد، تم استخدام أسلحة الإنذار على نطاق أوسع في جرائم الأسلحة النارية حيث تزايدت أعدادها في العديد من البلدان. ففي البرتغال على سبيل المثال، ضبقت الشرطة 138 سلاح إنذار تم تحويله عام 1999، وعلى مدار السنوات العشر التالية ضبقت 3039 سلاحاً إضافياً (Small Arms Survey and EMPACT, 2017). وبين عامي 2002 و2006، صادرت الشرطة الهولندية ما يقرب من 1000 قطعة سلاح محولة (de Vries, 2012).

تم تصنيع معظم أسلحة الإنذار من الجيل الأول في أوروبا أو على مقربة منها (Small Arms Survey and EMPACT, 2017). ولا يزال الصانعون في ألمانيا (Umarex و Röhm) وإيطاليا (Bruni و Chiappa Firearms) وروسيا (Baikal) من بين أكبر المصنعين، وتمثل منتجاتهم الغالبية العظمى من أسلحة الإنذار

المحولة التي ضبطتها الشرطة الأوروبية قبل عام 2010 (EC, 2010). ولا يزال هناك عدم وضوح بشأن سبب تحويل أسلحة الإنذار من هذه البلدان بشكل متكرر، ولكن على الأرجح كان ذلك نتيجة توافرها وجودة تصنيعها.

كان مسدس طراز GT 28 من صنع شركة Tanfoglio هو أول وأبرز مسدس إنذار محول في العديد من البلدان. وهو مسدس إنذار PAK مضغوط 8 مم الذي يتم تحويله عادة لإطلاق طلقة Browning من عيار 6.35 محشوة. وكان هذا السلاح الناري واسع الانتشار في جميع أنحاء أوروبا لدرجة أنه كان يمثل نسبة كبيرة من إجمالي الأسلحة النارية التي ضبطتها الشرطة في العديد من البلدان. وبحلول عام 2010، على سبيل المثال، تم استخدام ما لا يقل عن 1500 مسدس إنذار GT 28 في الجرائم في هولندا (Starink and Beemsterboer, 2010). وفي حين أن شوهدت بعض مسدسات GT 28 في فرنسا في فترة مبكرة منذ عامي 1999 و2000، فإن تحويلها أصبح بارزاً منذ عام 2003 فصاعداً. وصارت السلطات الفرنسية 160 مسدساً GT 28 تم تحويلها بين عامي 2003 و2007، بما في ذلك 37 مسدساً في شحنة واحدة تم نقلها في حافلة من البرتغال.<sup>19</sup>

بينما توقفت شركة Tanfoglio عن تصنيع مسدسات GT 28 خلال هذا العقد (Starink and Beemsterboer, 2010)، فإنه من الجدير بالملاحظة أن النسخ المقلدة انتشرت على نطاق واسع. فقد تم تصنيع معظم هذه النسخ المقلدة - إن لم يكن بالكامل - في تركيا وفقاً لخصائص دقيقة جعلتها متطابقة تقريباً في المظهر وقابلية التحويل. وتكون الاختلافات في وسم الصانعين. وغالباً ما تحتوي الأسلحة المقلدة على وسم مزور (يتضمن أحياناً أخطاء إملائية وطباعة سيئة) لصانعي الأسلحة النارية الأوروبية الحقيقية، وخصوصاً الصانع الإسباني Star<sup>20</sup> (راجع الصورة 1).

كما انتشرت الإصدارات والطرازات الأخرى حول القارة. ويعتبر مسدس الإنذار طراز Olympic .380 BBM ومسدس الإنذار طراز IZH-79-8 من صنع شركة Baikal (بندقية الذخائر المطاطية) اثنين من أبرز أسلحة الإنذار المحولة انتشاراً خارج ليتوانيا حيث استولت شرطة المملكة المتحدة على 170 مسدساً طراز Olympic .380 BBM تم تحويله في الفترة 2007-2009 (NABIS, 2010, p. 4). وعقب تأكيد فحص التحليل الجنائي بأن المسدس هو "سلاح مقلد قابل للتحويل بسهولة" (وفقاً لقانون الأسلحة النارية لعام 1982)، تم الإعلان عن حظر المسدس طراز Olympic في المملكة المتحدة في عام 2010 (NABIS, 2010, p. 1).

## مسدسات الإنذار تركية الصنع

بدءاً من عام 2010 تقريباً، أصبحت أسلحة الإنذار تركية الصنع هي الأسلحة النارية الأكثر انتشاراً في أوروبا (راجع الصورة 2). حيث راج انتشارها وامتد إلى خارج أوروبا (راجع الإطار 1). وقدمت السلطات في جميع الدول الأوروبية التي تم التشاور معها لهذه الدراسة روايات موثقة عن وجود أسلحة إنذار تركية محولة. وفي العديد من البلدان، شكل استخدام هذه الأسلحة نسبة كبيرة من إجمالي الجرائم المتعلقة بالأسلحة النارية في هذه الدول. وفي السويد، على سبيل المثال، فإن 11% من إجمالي الأسلحة النارية التي حقق فيها المركز الوطني للتحليل الجنائي عام 2014 كانت أسلحة إنذار تركية محولة.<sup>21</sup> وأبلغت كل من بلجيكا وبلغاريا وكرواتيا والدانمارك وفنلندا وفرنسا



**الصورة 2** مسدس من طراز Zoraki M906 محول وهو مسدس إنذار تركي الصنع صادرة الشرطة الوطنية الإسبانية في مدريد. تم التقاط الصورة في 18 أبريل 2017. المصدر: Benjamin King / Small Arms Survey

وألمانيا واليونان وإيطاليا وكوسوفو<sup>22</sup> وهولندا والبرتغال ورومانيا وإسبانيا والسويد وأوكرانيا والمملكة المتحدة عن رواج استخدام أسلحة الإنذار تركية الصنع المحولة في الجرائم المتعلقة بالأسلحة النارية في هذه البلدان.

لدى تركيا العديد من الصانعين حَسني السمعة ينتجون أسلحة إنذار عالية الجودة، والتي يتم تصميمها بمواد قوية بشكل عام. ومعظم النماذج المصنعة هي تقليد طبق الأصل عن الأسلحة النارية الحقيقية ومن المعروف أن معظم هذه النماذج سهلة التحويل.

إن Ekol و Zoraki هما العلامتان التجاريتان الأكثر تداولاً بالنسبة لمسدسات الإنذار التركية. ويظهر مسدس طراز Ekol Tuna كأكثر مسدس إنذار تركي انتشاراً. حيث يطلق طلقة PAK من عيار 8 مم وغالبا ما يتم تحويله لإطلاق ذخيرة Browning من عيار 6.35 ملم. وبالمقابل، يمكن تلقيم الذخيرة الخلبية بحمل كروي أو بقذيفة مماثلة. وقد لاحظ الخبراء أن مسدسات الإنذار طراز Ekol Tuna لا يتم تصنيعها جميعا بنفس الطريقة، وهذا يعني أن البعض منها أسهل في التحويل من البعض الآخر.<sup>23</sup> فبالنسبة للنموذج الأكثر سهولة في التحويل، يمكن للفرد ببساطة فك سداة السبطانة باستخدام مفك عادي. ويمثل ذلك مشكلة بالنسبة لجهات إنفاذ القانون لأن تلك السداة يمكن إعادة إدخالها في السبطانة وبالتالي إخفاء تحويل السلاح. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت العديد من طرازات Zoraki أكثر انتشاراً، ولا سيما طراز 914 وطراز 925. وتعتبر نماذج Zoraki أكثر قوة حيث

تطلق ذخيرة PAK من عيار 9 مم. وغالبًا ما يتم تحويلها لتطلق ذخيرة Browning من عيار 7.65. ويعتبر طراز 925 هو الأكثر شهرة لأنه يتيح إطلاق النار في وضع أوتوماتيكي بالكامل.

## الإطار ١: الانتشار العالمي لمسدسات الإنذار التركية

انتشرت بنادق الإنذار تركية الصنع على نطاق واسع في السنوات الأخيرة. وبخلاف أسلحة الإنذار المصنعة في أوروبا، انتشرت أسلحة الإنذار تركية الصنع على نطاق واسع خارج أوروبا. بدأت مسدسات الإنذار Zoraki تركية الصنع بالظهور بشكل محوّل في كندا في نفس الوقت تقريبًا الذي ظهرت فيه في أوروبا.<sup>24</sup> وفي أغلب الأوقات تكون هذه الأسلحة مرتبطة بعنف العصابات في تورونتو (Consiglio, 2012). وأدى ذلك إلى حظر سلاح طراز Zoraki 914 وطرز 925 في كندا عام 2012. وعلى الرغم من أن الإبلاغ عن تلك الأسلحة لا يزال غير كاف، إلا أنها موجودة أيضًا في أفريقيا والشرق الأوسط. ففي عام 2017، على سبيل المثال، تم ضبط شحنة من 25000 مسدس إنذار تركي الصنع، أغلبها مسدسات إنذار طراز Ekol Tuna، في الصومال في ميناء كسمابو.<sup>25</sup> ومنذ عام 2010، كان هناك عمليات ضبط ضخمة في مصر وليبيا - كل منها يحتوي على أكثر من 1000 مسدس إنذار- وبناءً على تحقيق مدني أجراه الحرس المدني الإسباني، تم ضبط شحنة كبيرة أخرى في إسبانيا كانت في طريقها إلى جيبوتي (King, 2015, pp. 7-8).<sup>26</sup> وتشير استقصاءات مسح الأسلحة الصغيرة في أفريقيا إلى أن مسدسات الإنذار التركية تنتشر في بوركينافاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد<sup>27</sup> وغانا وكينيا وليبيا<sup>28</sup> وموريتانيا<sup>29</sup> والنيجر.<sup>30</sup>

تضم البيانات الجمركية كتلك التي جمعها مركز التجارة الدولية في قاعدة بيانات الخريطة التجارية بيانات الاستيراد والتصدير لمجموعة متنوعة من المنتجات - بما في ذلك سلسلة من الفئات ذات الصلة بالأسلحة (بدون تاريخ، ITC). ولكن هذه البيانات لا تشمل معاملات السوق الداخلية. وعلاوة على ذلك، فهي تجمع بين منتجات أخرى في نفس الفئة. فعلى سبيل المثال، يتم تسجيل أسلحة الإنذار في فئة "الأسلحة النارية الأخرى" (الرمز 930390)، والتي تتضمن "مسدسات الإشارة" وعناصر أخرى مثل "أدوات الصعق من أجل القتل الرحيم". لذلك، لا يمكن فصل أسلحة الإنذار عن العناصر الأخرى في هذه الفئة أو معرفة المنتجات الأخرى التي يمكن تضمينها في هذه الفئة. وعلى الرغم من ذلك، فإن البيانات الجمركية للخريطة التجارية توفر نظرة شاملة عامة عن المستفيدين الرئيسيين من الصادرات التركية التي تم الإبلاغ عنها من الفئة 930390 للفترة ما بين عامي 2010-2016 (راجع الجدول 3). ووفقًا لهذه البيانات، تعتبر جيبوتي في هذه الفترة أكبر متلقي، وبهامش كبير، للصادرات التركية من هذه الفئة. أما في أوروبا (وبترتيب تنازلي)، فقد كانت روسيا وجمهورية التشيك وألمانيا وأوكرانيا وبلغاريا أكثر الدول المتلقية لهذه الفئة (راجع الجدول 3؛ بدون تاريخ، ITC).

وتظهر ليبيا أيضًا ضمن العشرة الأوائل المتلقين للصادرات التركية التي تم الإبلاغ عنها من الفئة 930390 خلال الفترة ما بين عامي 2010-2016، ذلك على الرغم من أن ليبيا كانت خاضعة لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة منذ 2011. وفي 2012 و2013 كانت ليبيا ثاني وثالث أكبر متلقي لهذه الصادرات من تركيا. وقد تم توثيق انتشار وتحويل أسلحة الإنذار تركية الصنع في ليبيا بشكل فعال.<sup>31</sup> كما تفيد التقارير أن دول أخرى محظورة، ولا سيما الصومال (المرتبة 15 كأكبر متلقي) والسودان (21)، تلقت شحنات كبيرة خلال الفترة ما بين عامي 2010-2016 (بدون تاريخ، ITC). وتكشف البيانات أن دولاً أخرى تعاني من أوضاع متزعزعة أو من نزاعات كانت من بين أكبر الدول المتلقية بما في ذلك أوكرانيا ومصر.

**الجدول ٣:** المستفيدون الرئيسيون من الصادرات التركية التي تم الإبلاغ عنها من الفئة 930390 خلال الفترة ما بين عامي 2010-2016 (دولار أمريكي)

المستفيدون الرئيسيون	متوسط القيمة المصدرة من تركيا، 2010-2016
العالم	8,487,000
جيبوتي	1,998,000
الولايات المتحدة	689,000
الاتحاد الروسي	676,000
جمهورية التشيك	517,000
مصر	458,000
ألمانيا	408,000
أوكرانيا	404,000
ليبيا	370,000
عمان	365,000
بلغاريا	299,000

المصدر: (بدون تاريخ) ITC

إن أسلحة الإنذار التركية تمثل أيضاً مشكلة داخل تركيا. حيث أدى ذلك إلى اعتماد الحكومة القانون رقم 5729 في يناير 2008 بشأن الأسلحة النارية التي تطلق العيارات الخلية. كما أصدرت وزارة الداخلية اللائحة الداخلية رقم 26864 في مايو من نفس العام التي تضمنت خصائص تصنيع الأسلحة المباعة في تركيا (Turkey, 2008a; 2008b; S, en, 2017). ولكن لا تنطبق هذه الضوابط على الأسلحة المصدرة، مما يعني أن البنادق التي تصل أوروبا ما زالت قابلة للتحويل بسهولة (Small Arms Survey and EMPACT, 2017). وقد استخدم الصانعون الأتراك هذه الثغرة لصالحهم وأنتجوا نماذج خاضعة لضوابط أقل للسوق الدولية. ومع ذلك، وفقاً للشرطة التركية، استمر ذلك في التأثير على كل من أوروبا وتركيا على حد سواء لأن المجرمين اشتروا تلك النماذج التي لا تخضع للضوابط من دول أخرى وقاموا بتبهريرها إلى تركيا (KOM Presidency, 2014, p. 80). كان الهدف من تعديل 2015 لللائحة الداخلية لعام 2008 هو معالجة هذه الثغرة، ولكن من الواضح أن تصدير أسلحة الإنذار التي لا تلبى خصائص التصنيع في بعض الحالات لا يزال مسموحاً (Turkey, 2015; S, en, 2017).

## من عام 2013 وما بعد ذلك

منذ عام 2013، بدأت أسلحة الصعق الصوتي المحولة من أصل سلوفاكي في الظهور في القضايا الجنائية في العديد من البلدان. حيث أبلغت الشرطة عن ضبط أسلحة الصعق الصوتي في فرنسا والسويد في 2013، وألمانيا في 2014، والمملكة المتحدة في 2015 (Small Arms Survey and EMPACT, 2017). وبحلول عام 2015 سمع العديد من الأشخاص خارج نطاق تطبيق القانون بهذه الأسلحة، وذلك عندما تم ضبط ما لا يقل عن ثمانية أسلحة صعق صوتي محولة خلال الهجمات التي وقعت في يناير من ذلك العام في مونتروج وفي سوبرماركت هايبر كوشير في بورت دو فينشين في باريس (راجع قسم الإرهاب أدناه Florquin and Desmarais, 2015). يصدر قريباً (p. 211)، وتم تنفيذ عمليات مشتركة في العديد من البلدان بين عامي 2015 و2016 لاستهداف انتشار أسلحة الصعق الصوتي (راجع قسم "العمليات" أدناه).

ومن وجهة نظر أمنية، فإن أسلحة الصعق الصوتي المحولة أكثر قوة وقدرة من مسدسات الإنذار، مما يجعلها أكثر خطورة. حيث يمكن إزالة المسامير التي تعوق السبطانة بسهولة، عن طريق الحفر من خلالها أو استبدال



**الصورة 3** سلاح صعق صوتي محول صادره الحرس المدني الإسباني. يشير الوسم إلى متطلبات الذخيرة الجديدة وإثبات تحويل سلاح من طراز vz.61 إلى سلاح لإطلاق العيارات الخلبية. تم تصويره في 18 أبريل 2017.

المصدر: Benjamin King / Small Arms Survey

السيطانة أو حتى إطلاق طلقة حية لإفراغ السيطانة (Small Arms Survey and EMPACT, 2017). والنتيجة تكون سلاح ذو قدرات مشابهة للنموذج الأصلي من حيث العيار، ولكن أيضاً القدرة على إطلاق النار في الوضع الآلي، بالنسبة للبنادق الهجومية مثل الرشاش طراز vz.58 أو طراز vz.61 (راجع الصورة 3).

وغالبية أسلحة الصعق الصوتي المحولة التي عثرت عليها الشرطة نشأت في سلوفاكيا، حيث تم تصنيفها منذ البداية على أنها بنادق لإطلاق العيارات الخلبية وكانت المعايير الوطنية لضمان عدم إمكانية تعديلها غير كافية في هذا الصدد (Slovak Police Force, 2013). وعلاوة على ذلك، بيعت هذه الأسلحة دون أي قيود لأي شخص يبلغ من العمر 18 عاماً أو أكثر عند تقديم بطاقة الهوية، بما في ذلك على المواقع الإلكترونية لبيع الأسلحة، واستمر ذلك حتى تم تشديد التشريعات السلوفاكية ذات الصلة في يوليو 2015.

ويحظر التشريع الجديد بيع أسلحة الصعق الصوتي عبر الإنترنت ويستتضي تسجيلها لدى الشرطة. ووفقاً للمرسوم السلوفاكي رقم 169/2015، الذي يقضي بوسم جميع أسلحة الصعق الصوتي بحرف "E" -الذي يشير إلى "سلاح صعق" - كما يجب على التجار تسجيل المعلومات الرئيسية عن المشتري (Slovakia, 2015). ومنذ ذلك الحين، انتقلت الشركات التي صنعت أسلحة الصعق الصوتي سابقاً بشكل متزايد إلى تصنيع أسلحة فلوربرت. ولكن ظل هذا النهج كما هو من حيث تعديل الأسلحة إلى أشكال تخضع لتنظيمات أقل صرامة، فبدلاً من

تعديل قدرة السلاح الناري الحقيقي لإطلاق النار ليطلق الذخيرة الخلبية فقط، تحول الأمر ليطم تعديل الأسلحة الآن لإطلاق عبارات فلوبرت 4-6 ملم (NCA, 2017c, p. 30).

كما هو مذكور أعلاه، تشعر جهات إنفاذ القانون في العديد من البلدان بالقلق حيال الأسلحة النارية المعدلة بهذه الطريقة لإطلاق عبارات فلوبرت كونها قد تكون قابلة للتحويل بسهولة لإطلاق الذخيرة العسكرية الحية (Small Arms Survey and EMPACT, 2017). وإذا لم تتم معالجة تلك النقطة، فقد يؤدي ذلك إلى انتشارها والاتجار فيها تماماً كما حدث في حالة أسلحة الصعق الصوتي. وعلاوة على ذلك، يجب الإشارة إلى أن هناك أيضاً سوقاً غير مشروعة للأسلحة النارية المصممة في الأساس لإطلاق ذخيرة فلوبرت. وتشير عمليات الضبط الأخيرة إلى وجود اتجاه متزايد في تهريب الأسلحة النارية فلوبرت إلى البلدان ذات الأنظمة الأكثر صرامة لمراقبة الأسلحة. فعلى سبيل المثال، في الأول من يوليو 2017، ضبطت سلطات المملكة المتحدة 79 مسدساً وذخيرة فلوبرت تركية الصنع من عيار 4 ملم و6 ملم في كوكيل، فرنسا، قبل دخولها إلى نفق القناة في طريقها إلى المملكة المتحدة. وكانت الشحنة مخبأة في المحرك ومنقولة بواسطة عربة (NCA, 2017a)<sup>32</sup>. وفي فرنسا، ظهر 28 سلاحاً فلوبرت من عيار 6 ملم في قاعدة بيانات النظام الوطني لإدارة معلومات القذوفات (Fichier national d'identification balistique, FNIB) وبشكل رئيسي فيما يخص الحالات المتعلقة بانتهاكات تشريع الأسلحة النارية.<sup>33</sup> ولكن ليس واضحاً ما إذا كانت الشبكات الإجرامية المتورطة في تهريب هذه الأسلحة ومستخدميها النهائيين ينوون تحويل أسلحة فلوبرت الأصلية لإطلاق ذخيرة أكثر فتكاً أم أنه سيتم استخدامها بشكلها الأصلي.

## مقياس

### السوق القانونية للقطع القابلة للتحويل

إن قياس الحجم الحقيقي لتوافر الأسلحة النارية القابلة للتحويل أمر صعب (SIPRI, 2014, pp. 10–17). وينطبق هذا بشكل خاص على أسلحة الإنذار التي لا يمكن الاستدلال على حجم السوق القانونية لها إلا من خلال معلومات غير دقيقة. ذلك لأن جميع الدول لا تصنف أسلحة الإنذار كأسلحة نارية ولا توجد لديها شروط تنص على حفظ سجلات بما يسمح برصدها ومراقبتها.

ولذلك، يتم الاستدلال على حجم السوق القانونية للأسلحة القابلة للتحويل عن طريق الأدلة المتمثلة في الإفادات المتاحة في تلك البلدان التي تخضع لضوابط صارمة. ففي ليتوانيا، على سبيل المثال، واعتباراً من عام 2016، حصل المدنيون على 55500 سلاح إنذار مسجل ومسدس دوار من العيار الصغير.<sup>34</sup> أما في رومانيا، واعتباراً من عام 2011، تم تسجيل 94455 سلاحاً نارياً غير فتاك لحوالي 71517 فرداً (p. 343). ويصدر قريباً أخرى من الأسلحة في نفس الفئة، مما يعقد دراستها وفحصها. وعلاوة على ذلك، لا يمكن اعتبار جميع البنادق المقلدة على أنها قابلة للتحويل بسهولة؛ فتحديد ذلك يتطلب معلومات أكثر تفصيلاً حول طرازات وإصدارات الأسلحة المعنية.

**الجدول ٤:** أكبر المصدرين في العالم للمنتجات التي تدرج في الفئة 930390 - وتشمل "الأسلحة النارية الأخرى"، بما في ذلك "مسدسات الإشارة" وغيرها من العناصر - في الفترة بين عامي 2010-2016 (دولار أمريكي)

فئة أكبر المصدرين في العالم	متوسط قيمة الصادرات
العالم	55,767,000
الولايات المتحدة	13,747,000
تركيا	8,487,000
ألمانيا	7,999,000
فرنسا	3,791,000
إسرائيل	3,550,000
إيطاليا	3,044,000
كندا	2,284,000
الصين	1,798,000
الإتحاد الروسي	1,599,000
إسبانيا	1,462,000
جمهورية التشيك	1,223,000
كوريا الجنوبية	1,012,000

المصدر: (بدون تاريخ) ITC

تمثل منشآت الاختبار الوطنية التي تختبر سلامة هذه الأسلحة مصدراً محتملاً للمعلومات، ولكن حتى المعلومات هذه تخضع لبعض القيود التحليلية. ففي إيطاليا، على سبيل المثال، قامت منشآت الاختبار الوطني في Gardone Val Trompia باختبار ما يزيد عن 200000 سلاحا ناريا مقلدا وسلاحا ناريا بألية تلقيم من الفوهة وسلاحا ناريا لإطلاق العيارات الخلبية سنويا في الفترة بين عامي 2015-2011. لكن هذه الأرقام لا تتضمن الأسلحة النارية التي تم اختبارها بالفعل في الدول الـ 13 الأعضاء في اللجنة الدولية الدائمة لاختبار الأسلحة الصغيرة<sup>35</sup> ثم تم استيرادها إلى إيطاليا دون الحاجة إلى مزيد من الاختبار (p. 252). (Strazzari and Zampagni, يصدر قريبا).

على الرغم من القيود المفروضة (راجع الإطار 1) إلا أن البيانات الجمركية المجمعة في قاعدة بيانات الخريطة التجارية يمكنها توفير مادة مفيدة للتحليل. فعلى سبيل المثال، تكشف بيانات التصدير المبلغ عنها منذ عام 2010 أن العديد من الشركات المصنعة المعروفة لأسلحة الإنذار المتاحة في السوق الأوروبية، ولا سيما تركيا وألمانيا وإيطاليا وروسيا (بترتيب تنازلي)، هي بين أكبر المصدرين في العالم للمنتجات التي تدرج في الفئة 930390 - وتشمل "الأسلحة النارية الأخرى"، بما في ذلك "مسدسات الإشارة" وغيرها من العناصر - في الفترة بين عامي 2010-2016 (راجع الجدول 4).

كما تعيق القيود المماثلة المعنية بالبيانات إجراء مسح شامل لعدد الأسلحة النارية المعطلة المتداولة في أوروبا. وحتى وقت قريب، لم تصنف بعض الدول الأسلحة المعطلة كأسلحة نارية، أو كأسلحة نارية يجب تسجيلها. ونتيجة لذلك، احتفظ عدد قليل فقط من الدول بسجلات رسمية لجميع الأسلحة النارية المعطلة على أراضيها. وعلى سبيل المثال، في المملكة المتحدة في عام 2010، تم تقديم ما يقرب من 200.000 من أصل 300.000 قطعة سلاح معطل مسجل إلى سلطات جمع الأدلة (Home Affairs Committee, 2010, para. 110, p. 46). أما في فرنسا، قامت منشآت الاختبار الوطنية في سانت إتيان بتعطيل ما بين 2000 و4500 سلاح ناري سنويا في الفترة بين عامي 2016-2012، ويبلغ إجماليها 15349.<sup>36</sup> ولكن كما هو الحال مع أسلحة الإنذار، لا تشمل هذه الأرقام الأسلحة النارية المعطلة التي تم اختبارها في الدول الأخرى أعضاء اللجنة الدولية الدائمة لاختبار الأسلحة الصغيرة واستيرادها إلى فرنسا.

نظراً لأن المصدر الرئيسي لأسلحة الصعق الصوتي هو سلوفاكيا (إن لم يكن المصدر الوحيد) حيث أن تسجيلها لم يكن إلزامياً قبل عام 2015 (راجع أعلاه)، فإن حجم هذا السوق غير معروف. ووفقاً لبعض التقارير، فقد تم بيع حوالي 14000 سلاح صعق صوتي بشكل قانوني في جميع أنحاء أوروبا منذ عام 2013 (Duquet and Van Alstein, 2016, p. 9). وسوف يساعد توجيه الاتحاد الأوروبي للأسلحة النارية لعام 2017 على تحسين حفظ السجلات بشكل كبير لأنه يفرض على مالكي الأسلحة النارية المعطلة التبليغ عنها للسلطات الوطنية ويصنف أسلحة الصعق الصوتي ضمن الفئة القانونية للسلاح الأصلي وتخضع لنفس القيود (EU, 2017, pp. 37–38).

## عمليات الضبط وبيانات التحليل الجنائي

في الوقت الحالي، لا تستخدم جميع الدول الأوروبية مؤشراً مشتركاً لقياس انتشار الأسلحة النارية المحولة. وكثيراً ما تكون إحصاءات مصادرة الأسلحة النارية على الصعيد الوطني غير تفصيلية بما يكفي لإجراء تقييم دقيق للظاهرة. وفي الواقع، قد لا يعتبر ضبطاً إنفاذ القانون أسلحة الإنذار نارية حقيقية وبالتالي لن يقوموا بتسجيل عمليات الضبط أو ينظروا إليها باعتبارها تستحق فحص التحليل الجنائي من الأساس.<sup>37</sup> وعندما تقوم السلطات بتسجيل مضبوطات الأسلحة النارية المحولة فمن الممكن اعتبارها ضمن فئة ما قبل التحويل دون تحديد ما إذا تم تحويلها أم لا. والواقع لا تحدد تلك الإحصاءات غالباً ما إذا تم تحويل أسلحة الإنذار المضبوطة أم لا. ففي كرواتيا، على سبيل المثال، فإن 44٪ من الأسلحة النارية غير المشروعة التي تم ضبطها على الحدود بين عامي 2010 و2016 هي أسلحة الإشارة الضوئية وأسلحة ضغط الهواء (p. 105، يصدر قريباً، Dragovic et al). وفي رومانيا، مثلت مسدسات الغاز والهواء (مسدسات الهواء المضغوط) ثلث الأسلحة النارية الـ 45 التي صادرتها شرطة الحدود في عام 2015 (p. 346، يصدر قريباً، Albisteanu, Dena, and Lewis). وصادرت قوات الحدود في المملكة المتحدة أسلحة نارية مقلدة يصل عددها إلى أربعة أضعاف الأسلحة النارية الحقيقية (7,058 مقابل 1,608) خلال الفترة ما بين 2010/2011 إلى 2015/2016 (p. 394، يصدر قريباً، Holtom, James, and Patmore). وفي حين أن هذا النوع من البيانات المجمع يعطي مؤشراً بمدى إمكانية واحتمالية تحويل الأسلحة النارية إلا أنه يوفر دليلاً ضعيفاً فقط فيما يتعلق بالمدى الفعلي للظاهرة أو تطورها.

حاولت هذه الدراسة التغلب على ذلك من خلال الحصول على المعلومات من مؤسسات التحليل الجنائي الوطنية ومحققى الأسلحة النارية لأن هذه المنظمات والمسؤولين لديهم القدرة على الوصول إلى البيانات حول الأسلحة النارية المضبوطة بالإضافة إلى الخبرة اللازمة لتحديد التعديلات التي أدخلت عليها. وبالرغم من ذلك، قد لا توفر بيانات التحليل الجنائي الصورة الكاملة لأن نسبة الأسلحة النارية المضبوطة المرسلة إلى هذه المؤسسات يمكن أن تختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر.

وعلاوة على ذلك، فحتى الآن لا تقوم مؤسسات التحليل الجنائي الأوروبية باستخدام البروتوكولات الموحدة لتسجيل المعلومات حول التعديلات والتحويلات التي يتم إجراؤها على الأسلحة التي يتم فحصها. ولكن هناك إقراراً في مجتمع التحليل الجنائي بالحاجة إلى القيام بذلك وعلى سبيل المثال بدأت الشبكة الأوروبية لمعاهد علوم التحليل الجنائي بدمج هذه المعلومات والتوجيهات في قواعد بيانات التحليل الجنائي التجريبية الأوروبية الشاملة للأسلحة النارية غير المشروعة. وكان هذا العمل جارياً منذ أواخر عام 2017 وسيستغرق بعض الوقت لتوفير بيانات قابلة للاستخدام حول الأسلحة النارية المحولة.<sup>38</sup> ونتيجة لذلك، فإن المعلومات المتاحة غير كافية لتوفير وصف شامل

لجميع مضبوطات الأسلحة النارية المحولة وبالتالي لا تسمح بإجراء مقارنات بين البلدان. ومع ذلك، فإن بيانات التحليل الجنائي وعلم المقذوفات توفر ثروة من المعلومات حول حجم وأنماط التحويل على المستوى الوطني.

إن انتشار الأسلحة النارية المحولة موثق بشكل جيد خاصة في المملكة المتحدة، حيث يتم تنظيم اقتناء الأسلحة النارية وحيازتها بشكل صارم. وتخضع جميع الأسلحة النارية المضبوطة - وكذلك الألة المتعلقة بالذخيرة - لتحليل جنائي ويتم دمجها في قاعدة بيانات دائرة الاستخبارات الوطنية للمقذوفات (NABIS)، مما يوفر للبلد معلومات استخباراتية مفصلة وبشكل مباشر بشأن الأسلحة غير المشروعة، بما في ذلك الأسلحة المحولة (Small Arms Survey and EMPACT, 2017). فعلى سبيل المثال أشارت دراسة دائرة الاستخبارات الوطنية للمقذوفات (NABIS) لعام 2015 أن ثلث الأسلحة النارية التي فحصتها شرطة المملكة المتحدة تم تحويلها إلى أسلحة نارية لإطلاق العيارات الخلبية أو تم تعديلها أو إعادة تشغيلها مما يدل على أن هذه الأسلحة تمثل نسبة كبيرة من الأسلحة غير المشروعة المتاحة (p. 396). يصدر قريباً (Holtom, James, and Patmore, 2017). وأصبحت الأسلحة النارية التي أعيد تشغيلها وأسلحة الصعق الصوتي السلوفاكية المحولة على وجه الخصوص مصدر قلق كبير للمملكة المتحدة. واشتملت الحوادث التي ظهرت فيها مثل هذه الأسلحة على استخدام مدافع رشاشة طراز Skorpion vz.61 تشيكية الصنع في هجمات في لندن عام 2014، "بما في ذلك إطلاق النار على ضابط شرطة دعم المجتمع"، وكذلك في عمليتي قتل في العاصمة في عامي 2015 و2016 (p. 400). يصدر قريباً (Holtom, James, and Patmore, 2017). كما تم استخدام بنادق الهواء المضغوط بشكل واسع في المملكة المتحدة منذ عام 2015 على وجه الخصوص (Small Arms Survey and EMPACT, 2017).

وفي فرنسا لا تقوم مختبرات التحليل الجنائي في الدرك والشرطة الفرنسية بفحص جميع الأسلحة النارية التي يتم ضبطها. وازدادت نسبة الأسلحة النارية المضبوطة التي فحصها أخصائيو التحليل الجنائي منذ عام 2010، ولكنها كانت لا تزال أقل من 50% في الفترة 2015-2016. (p. 173). يصدر قريباً (Florquin and Desmarais, 2016). ولكن من المتوقع أن تستمر في الازدياد رغم إنشاء نظام وطني متكامل لإدارة معلومات المقذوفات (FNIB) في عام 2016 وإيلاء اهتمام أكبر لقضية انتشار الأسلحة النارية منذ الهجمات الإرهابية عام 2015. ومن المفترض أيضاً أن الأسلحة النارية التي فحصها خبراء التحليل الجنائي كانت مرتبطة في الغالب بشتى أشكال الجرائم الخطيرة وتستبعد عموماً الانتهاكات الإدارية الصغيرة على الرغم من بعض الاستثناءات.

وبأخذ تلك التنبيهات بعين الاعتبار، تشير المعلومات المتاحة إلى استخدام الأسلحة النارية المحولة في فرنسا على الرغم من أن الحالات تبدو بنسبة أقل مقارنة بالمملكة المتحدة. وعلى سبيل المثال، تم تحويل 72 (8%) من أصل 930 سلاحاً نارياً تم فحصهم من قبل معهد البحوث الجنائية التابعة للدرك الوطني (IRCGN) بين نوفمبر 2015 وأكتوبر 2016 كانت أسلحة إنذار محولة. وقد مثلت الأسلحة النارية المقلدة تركية الصنع - في المقام الأول بنادق الإنذار من صنع شركتي Zoraki و57% Ekol من هذه الأسلحة المحولة.<sup>40</sup> ومن ناحية أخرى، فإن 12 فقط (1%) من الأسلحة النارية التي فحصها معهد البحوث الجنائية التابعة للدرك الوطني (IRCGN) في نفس الفترة كانت أسلحة صعق صوتي، مثل البنادق الآلية طراز vz.58 والرشاشات الصغيرة طراز Skorpion vz.61.<sup>41</sup> وتم استرداد المزيد من أسلحة الصعق الصوتي قبل هذه الفترة ولذلك يجب التعامل مع هذه النسب بحذر شديد.<sup>42</sup> ونادراً ما تظهر الأسلحة النارية المعطلة المحولة في فرنسا منذ تعزيز معايير التعطيل وذلك بالمقارنة مع أسلحة الصعق الصوتي المعدلة (Museau, 2017, p. 61).

لا يساعد التحليل الجنائي للأسلحة النارية المحولة فقط على رصد الاتجاهات العامة لتحويل الأسلحة النارية، ولكنه أيضاً يمكن أن يساعد بشكل كبير في التحقيقات الجنائية والتحقيقات المعنية بمنع الانتشار. وفي الواقع،

يمكن أن توفر الأدوات والتقنيات والمواد المستخدمة لتحويل الأسلحة النارية أدلة مهمة حول الجهات الفاعلة التي قامت بالتحويل. وفي المقابل، قد يساعد هذا في تحديد الصلات بين الأسلحة المستخدمة في الحالات المتفرقة، وكذلك الأسلحة التي تم تحويلها أو توفيرها من قبل نفس الجهة الفاعلة (Museau, 2017, p. 34). وعلى نحو مماثل، قد تؤدي التعديلات التي يتم إجراؤها على أجزاء الأسلحة أثناء عملية التحويل إلى علامات غير معتادة على الخراطيش المستهلكة، والتي قد تشير أيضًا إلى استخدام سلاح ناري محوّل (Museau, 2017, pp. 49–52).

تعد عملية نيو هافن في عام 2010 في المملكة المتحدة مثالًا ناجحًا على تحقيق قام بربط الجرائم المختلفة بورشة تحويل واحدة. حيث لاحظ الفاحصون علامات بنادق غير معتادة على الرصاصات والخراطيش التي أطلقتها الأسلحة النارية من طراز Uzi- and Sten خلال عمليات إطلاق نار غير ذات صلة في لانكستر ومانشستر مما يشير إلى أن الشخص نفسه قد عدل بنادق الجريمة المختلفة. وأدت التحقيقات السرية اللاحقة إلى استعادة مسدسات Glock لها نفس التحزير مما أدى في نهاية المطاف إلى تفكيك ورشة إعادة تشغيل في ليفربول أعادت تشغيل 45 سلاحًا ناريًا على الأقل. وارتبطت أربعة من الأسلحة التي تم استردادها بتسعة حوادث إطلاق نار، بما في ذلك جريمة قتل. وألقى المحققون القبض على أربعة رجال صدرت بحقهم أحكام بالسجن تتراوح بين عشر سنوات و19 سنة (OSCE, 2016, p. 19).

على الرغم من أن مجتمع التحليل الجنائي يبدو أنه الأكثر جاهزية لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالأسلحة النارية المحولة، فمن الواضح أيضًا أن هذه الأسلحة تشكل تحديات خاصة لتحليل المقذوفات. فعلى سبيل المثال، قد يكون من الصعب في بعض الأحيان تحديد ما إذا كانت العلامات على الأدوات ناتجة عن عملية التحويل أم عملية التصنيع.<sup>43</sup> كما يشير خبراء المقذوفات إلى أن أسلحة الإنذار التركية من نفس الدفعة قد تترك علامات مقعرة مماثلة و علامات دالة على "سمات الفئة الفرعية" للفاذس على الذخيرة.<sup>44</sup> وتشير أيضًا إلى أن سلاحًا واحدًا تم تحويله يمكن أن يترك علامات دالة على "سمات فردية" غير متناسقة<sup>45</sup> على طلقات الذخيرة التي تطلقها (Small Arms Survey and EMPACT, 2017).<sup>46</sup> وهذه الخصائص يمكن أن تجعل من الصعب إنشاء علاقة ارتباط واضحة بين الذخيرة المستهلكة التي يتم العثور عليها في واحد أو أكثر من مسارح الجريمة ومسدس الجريمة المشتبه به إذا تم تحويل الأخير. وطورت الشركات التي قامت بتطوير أنظمة تحليل معلومات المقذوفات المتكاملة بعض الإمكانيات للتخفيف من العلامات العشوائية التي يتم تركها على الذخيرة وذلك من خلال بعض الملامح مثل السبطانات غير المحززة.<sup>47</sup> وفي حين أن هذه التطورات التكنولوجية قد تساعد في التحقيقات المعنية بالأسلحة النارية المحولة باستخدام هذه الأنواع من السبطانات، إلا أن التحليل الباليستي للأسلحة النارية المحولة يعتبر صعب بشكل عام. ولذلك، فإن هذه التحديات تبرز الحاجة إلى تبادل المعلومات بانتظام وتحسين حفظ السجلات للأسلحة النارية المحولة على المستوى الأوروبي.

## أنواع الاستخدام غير المشروع الجريمة البسيطة

يلتزم مسؤولو إنفاذ القانون أن مسدسات الإنذار اليدوية الأصلية والمحولة تستخدم في المقام الأول في الجرائم البسيطة ويستخدمها المجرمون قليلو الشأن. وفي الواقع، حتى وإن لم يتم تحويلها، يمكن استخدام الأسلحة النارية

المقلدة لأغراض التخويف نظرًا إلى مظهرها الفعلي ولذلك فإنها يمكن أن تلحق الضرر دون أن يتم تحويلها. فعلى سبيل المثال، يسعى المجرمون الشباب في المملكة المتحدة، إلى البحث عن الأسلحة النارية المحولة ذلك لأن سوق المخدرات تنافسية للغاية حيث يحتاجون إلى أسلحة لدعم أنشطتهم الإجرامية وتعزيز سمعتهم (Small Arms Survey and EMPACT, 2017). أما في بلجيكا، فتفيد التقارير بأن مرتكبي الجرائم البسيطة والمتورطين في الجرائم المتعلقة بالمخدرات هم المستخدمون الرئيسيون لمسدات الإنذار المحولة (p. 43، يصدر قريبًا، Duquet and Goris).

ونظرًا للقيود المفروضة على البيانات المتاحة عن ضبط الأسلحة النارية (راجع قسم "عمليات الضبط وبيانات التحليل الجنائي" أعلاه)، فغالبًا ما يكون من الصعب تحديد نسبة دقيقة للأحداث الإجرامية التي ترتكب باستخدام الأسلحة النارية المحولة. وتوضح الإحصاءات المتاحة لبلجيكا على سبيل المثال أن أسلحة الإنذار تمثل نسبة كبيرة (40% في عام 2015) من الأسلحة النارية التي سجلتها الشرطة في الحالات المتعلقة بالمخدرات. وبالرغم من ذلك فيبدو أنها تستخدم بشكل هامشي (2% في عام 2015) في حالات السرقات المسلحة التي تنطوي على سلاح ناري (37-36 pp، يصدر قريبًا، Duquet and Goris). ويخضع ذلك لمحاذاة أن بعض مسدسات الإنذار-بما في ذلك المسدسات المحولة- قد يتم تسجيلها بشكل خاطئ على أنها مسدسات حقيقية وبالتالي فإنها تكون ممثلة تمثيلاً ناقصاً في الإحصاءات: وتم استخدام المسدسات اليدوية في 91% من السرقات المسلحة التي تنطوي على سلاح ناري في عام 2015 (p. 37، يصدر قريبًا، Duquet and Goris). ولذلك يصعب في كثير من الأحيان استخدام البيانات الكمية لتأكيد التصور السائد بأن أسلحة الإنذار المحولة تُستخدم بشكل رئيسي في الجرائم الصغيرة.

## الجرائم الخطيرة

إن التصور السائد بأن المجرمين قليلي الشأن هم من يستخدمون الأسلحة النارية المحولة في المقام الأول يجعل من الصعب على مسؤولي إنفاذ القانون تبرير إنفاق الموارد لمكافحة مثل هذه الجرائم البسيطة ومنع انتشارها. غير أن هذا التصور يعتبر صحيحاً جزئياً فقط وبالتالي فهو تصور مضلل لصانعي السياسات. وبالطبع فإن التقارير الواردة من عدة بلدان توضح تورط عدد كبير من مجموعات الجريمة المنظمة في التهريب واستخدامهم لفئات مختلفة من الأسلحة النارية المحولة على وجه الخصوص (راجع أيضاً اقسام "آليات التحويل" أدناه).

في حين أن تجار المخدرات قليلي الشأن في المملكة المتحدة هم المستخدمون الأساسيون للأسلحة النارية المحولة فإن أعمالهم يسيطر عليها المجرمون الأكثر قوة والذين ينسقون شحنات المخدرات الكبيرة، وغالبًا ما يقوموا بتوريد الأسلحة النارية إلى عملائهم (Small Arms Survey and EMPACT, 2017). هناك أيضاً العديد من الأمثلة عن مجموعات الجريمة المنظمة التي تستخدم الأسلحة النارية المحولة. في حين أن عدد طلقات الأسلحة النارية التي تتضمن أسلحة معاد تشغيلها في المملكة المتحدة منخفض نسبياً فإن استخدام هذه الأسلحة أكثر شيوعاً في الجرائم الخطيرة مثل القتل والتهريب (p. 397، يصدر قريبًا، Holtom, James, and Patmore). وفي منطقة مرسيليا الفرنسية، استخدم المجرمون مسدسات إنذار PAK 9 مم المحولة لإطلاق ذخيرة معدلة في حالتين لتعذيب الضحايا في عامي 2016 و 2017. وقد تضمن ذلك إطلاق نار من مسافة قريبة على أذرع وركب الضحايا لإجبارهم على الإلقاء بالمعلومات.<sup>48</sup>

أما في سويسرا، فقد اعتقل موظفو إنفاذ القانون شخصاً يرتبط بعصابة "Pink Panther" سيئة السمعة في أبريل 2017 في قطار إلى زيورخ حيث خطط للمشاركة في عملية سطو مسلح. وكان يحمل مسدس طراز Zoraki 917 تم تحويله إلى عيار 38 / 9 مم موسوم بعلامة على أنه Glock ومزود بكابح (Small Arms Survey and EMPACT, 2017). وهذه الحالة ما هي إلا مثال على جماعة إجرامية منظمة متطورة تستخدم أسلحة إنذار محولة في تنفيذ عملية إجرامية معقدة.

## الإرهاب

تضمن عدد من عمليات إطلاق النار البارزة في أوروبا في السنوات الأخيرة استخدام أسلحة محولة. وقد خضع خطر التحويل لرقابة عامة خاصة بعد استخدام العديد من أسلحة الصعق الصوتي المحولة في هجمات إرهابية في باريس يناير 2015. وقد استخدم أميدي كوليبالي الذي نفذ هجمات مونتروج وهيبركاكر بندق طراز vz.58 معاد تشغيلها - بندقية مدمجة وأخرى مدمجة ثانوية- وست مسدسات Tokarev TT 33.<sup>49</sup> وتم بيع الأسلحة النارية على أنها أسلحة صعق صوتي في سلوفاكيا قبل إعادة تشغيلها وتهريبها حتى وصلت في النهاية إلى أيدي كوليبالي. ومن غير المعروف حقيقة أن الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها من محمد مراح مرتكب الهجمات في يناير 2012 في تولوز ومونتوبان في فرنسا شملت مسدس أسباني الصنع 45 LLama Max-II ACP. مُعاد تشغيله (Florquin and Desmarais, pp.203-217, يصدر قريباً،<sup>50</sup>).

في حين أنه لم يتم استخدام أي أسلحة نارية خلال هجوم مطار زافينتينم في بروكسل 22 مارس 2016، يمكن رؤية ثلاث بنادق طراز vz.58 في الصور التي التقطها الجناة قبل وقت قصير من عملية الهجوم على الرغم من عدم وضوح ما إذا كانت أسلحة الصعق الصوتي محولة (p. 55, يصدر قريباً، DuquetGoris). ووفقاً لما ورد في التقارير فقد استخدم مرتكب حادث إطلاق النار في ميونيخ في يوليو 2016 مسدس Glock معاد تشغيله تم شراؤه عن طريق شبكة الإنترنت المظلمة (Persi Paoli et al., 2017, p.1). أما في أيرلندا الشمالية فمن المعروف أن المنظمات الإرهابية الجمهورية منها والمالية تضم صانعي أسلحة مهرة وذوي خبرة. ومع ذلك، فإنه يُعتقد أن القوات المالية تعتمد بشكل أكبر على الأسلحة المحولة من نظيراتها الجمهورية (p. 413, يصدر قريباً، Holtom, James, and Patmore).

لا تعتبر الأسلحة النارية من الطراز العسكري سابقاً التي تم إعادة تشغيلها التهديد الوحيد المرتبط بالإرهاب الخاص بالتحويل. حيث واجهت مؤسسات التحليل الجنائي مسدسات يدوية أوتوماتيكية لإطلاق العيارات الخلبية المحولة مثل طراز Zoraki 917 وطراز 925 في العديد من البلدان (Small Arms Survey and EMPACT, 2017). ولم يتم استخدام هذه الأسلحة في أي أحداث إرهابية حتى الآن حيث ينقسم رأي الخبراء حول قدرتها على تحمل إطلاق النار الأوتوماتيكي بشكل متواصل (Small Arms Survey and EMPACT, 2017). غير أن المراقبة الوثيقة لإمكانية تحويل مسدسات إطلاق العيارات الخلبية الأوتوماتيكية المتاحة بسهولة تعتبر على قدر من الأهمية. ●



إن السؤال عن مكان حدوث التحويل وهوية المتورط قد يكون حساساً، حيث يتسرع بعض المسؤولين إلى الاعتقاد بأن الأسلحة النارية غير المشروعة التي يصادفونها دائماً ما يتم تحويلها في الخارج.“

## آليات التحويل

---

## أين يحدث التحويل؟

إن السؤال عن مكان حدوث التحويل وهوية المتورط قد يكون حساسًا، حيث يتسرع بعض المسؤولين إلى الاعتقاد بأن الأسلحة النارية غير المشروعة التي يصادفونها دائماً ما يتم تحويلها في الخارج (Small Arms Survey and EMPACT, 2017). وبالطبع يمكن أن يحدث التحويل في بلدان المصدر التي يتم فيها الحصول على الأسلحة النارية في البداية أو التي تمر من خلالها. وعلى سبيل المثال قامت مجموعات الجريمة المنظمة البولندية المتورطة في الحصول على أسلحة الصعق الصوتي في سلوفاكيا وتهريبها عبر أوروبا بتحويل الأسلحة في ورش عمل استأجرتها في بولندا (Small Arms Survey and EMPACT, 2017). وفي أغسطس 2015، صادرت السلطات البريطانية 22 بندقية أوتوماتيكية محولة تشيكية الصنع طراز vz.58 وتسع رشاشات صغيرة طراز Skorpio vz.61 في كينت في المملكة المتحدة. وقد تم شراء أسلحة الصعق الصوتي في سلوفاكيا وتحويلها في بولندا قبل وصولها إلى بولوني سور مير في فرنسا حيث تم نقلها بالسفن إلى المملكة المتحدة (NCA, 2016).<sup>51</sup>

وتشير الأدلة المتاحة إلى وجود ورشات عمل لتحويل الأسلحة النارية في مجموعة من البلدان. كما تشير الحالات والتقارير الأخيرة إلى أن التحويل غالبًا ما يحدث في نفس البلدان التي يتم فيها الحصول على الأسلحة أو استخدامها أخيراً - أحيانًا على نطاق واسع. وقد تكون هذه الممارسة جذابة للمتاجرين والمستخدمين النهائيين لأنها تحد من المخاطر المصاحبة لتفريب الأسلحة النارية التي تعمل بكامل طاقتها عبر الحدود.

وعلى سبيل المثال، صادر موظفو إنفاذ القانون في بلجيكا أسلحة تم تحويلها داخل الدولة وخارجها عن طريق الاستعانة بالدروس التعليمية عبر شبكة الإنترنت (Small Arms Survey and EMPACT, 2017; Duquet and Goris, p.43) وفي هولندا، كان تعديل أسلحة الإنذار المحولة في البداية يتم في الخارج، ولكن في السنوات الأخيرة - حسب التقارير - زادت ممارسة التحويل المحلي (p.316). يصدر قريبًا (Bruinsma and Spapens) وقامت السلطات الإسبانية أيضًا في عام 2016 بتحديد وتفكيك أربع ورش عمل غير مشروعة لتحويل أسلحة الإنذار وتصنيع الذخيرة في إسبانيا (Europol, 2017a). ويتم كذلك تفكيك ورش التحويل بانتظام في أوكرانيا حيث يرتفع الطلب المحلي (Martyniuk, 2017; SSU, 2017a; 2017b).

وفي المملكة المتحدة، تم تفكيك العديد من ورش إعادة التشغيل على مدى السنوات الـ 12 الماضية. حيث تتبعت شرطة لندن متروبوليتان في 2005-2007 مسدسات رشاشة من طراز MAC-10 المعاد تشغيلها والتي تم استخدامها في سلسلة من الأعمال الإجرامية إلى شخص يقوم بتحويلها في مصنع غير قانوني في مزرعة بالقرب من ريدينج. حيث قام الشخص المشار إليه بشراء 90 مسدسًا رشاشًا لإطلاق العيارات الخلبية من طراز MAC-10 من شركة في لندن (2-401 pp). يصدر قريبًا (Holtom, James, and Patmore) وفي عام 2009، قامت شرطة ميرسيسايد بالكشف عن مصنع غير قانوني للأسلحة النارية بالإضافة إلى وحدة صناعية في ليفربول حيث استخدمهما شخصان لإعادة تشغيل ما لا يقل عن 45 سلاحًا ناريًا، بما في ذلك رشاشات صغيرة من طراز Uzi and Sten (p. 402). يصدر قريبًا (Holtom, James, and Patmore).

كما تم إزالة عدد من ورش التحويل في فرنسا والتي أعاد بعضها تشغيل عشرات الأسلحة. فعلى سبيل المثال في عام 2014 تم إدانة أحد أصحاب شركات الأسلحة النارية البالغ من العمر 49 عامًا بإعادة

تشغيل الأسلحة النارية التي اشتملت على بنادق هجومية AK ورشاش صغير طراز Skorpion ومسدس طراز Walther PPK وإمدادهم لأفراد على صلة بجماعة الجريمة المنظمة الكورسيكية (Florquin and Desmarais, p. 215; L'Obs, 2014).

## المعلومات العامة حول المحولين الجريمة المنظمة

كما هو موضح في هذا التقرير، لا يوجد نقص في الأمثلة التي توضح تورط الجريمة المنظمة في تحويل الأسلحة النارية القابلة للتحويل بسهولة وتهريبها واستخدامها (راجع على وجه الخصوص الأقسام المتعلقة بـ "التاريخ" و "الجرائم الخطيرة" أعلاه). ومن المفترض أن تبدو هذه الروابط واضحة خاصة في الحالات البارزة لإعادة التشغيل غير المشروع لأن الأسلحة النارية المعاد تشغيلها توفر قوة نارية أكبر من أسلحة الإنذار المحولة. وأعرب المسؤولون الذين تمت استشارتهم خلال هذه الدراسة عن قلقهم من أن تصبح جماعات الجريمة المنظمة أكثر تورطاً في تهريب أسلحة الإنذار القابلة للتحويل بسهولة خاصة وأن واضعي السياسات يعالجون الثغرات

**الجدول 5** أسعار السوق السوداء المبلغ عنها للأسلحة النارية المحولة في بعض البلدان مختارة

السعر	السنة	النوع / الطراز	البلد
< EUR 400 (USD 420) <sup>a</sup>	2017	مسدسات يدوية مقلدة ومحولة	بلجيكا
EUR 45–450 (USD 50–450) <sup>b</sup>	2015–17	مسدسات يدوية مقلدة ومحولة	فرنسا
EUR 600–1,500 (USD 730–1,820) <sup>c</sup>	2014–15	بنادق أوتوماتيكية / رشاشات صغيرة معاد تشغيلها	
GBP 300 (USD 600) <sup>d</sup>	2005–09	مسدسات يدوية مقلدة ومحولة	ليتوانيا
EUR 300–500 (USD 470–790) <sup>e</sup>	2008	مسدسات يدوية مقلدة ومحولة	هولندا
GBP 2,700 (USD 4,070) <sup>f</sup>	2010	مسدسات يدوية مقلدة ومحولة	المملكة المتحدة
GBP 5,000 (USD 7,530) <sup>f</sup>	2010	رشاشات صغيرة معاد تشغيلها	
GBP 3,000 (USD 4,800) <sup>g</sup>	After 2010	مسدسات يدوية معاد تشغيلها	

<sup>a</sup> سعر الصرف 1 مارس 2017

<sup>b</sup> سعر الصرف 1 مارس 2016

<sup>c</sup> سعر الصرف 1 يناير 2015

<sup>d</sup> سعر الصرف 30 يونيو 2007

<sup>e</sup> سعر الصرف 30 يونيو 2008

<sup>f</sup> سعر الصرف 30 يونيو 2010

<sup>g</sup> سعر الصرف 30 يونيو 2011

المصادر: (p. 297, يصدر قريباً, (Bruinsma and Spapens, p. 52); (Duquet and Goris, p. 192–95); (Florquin and Desmarais, Manchester Evening News (2011); (Holtom, James, and Patmore, pp. 397, 399); (p. 297, يصدر قريباً, (Florquin and Desmarais,

القانونية المتعلقة بالأسلحة النارية المعطلة وأسلحة الصق الصوتي بشكل تدريجي (Small Arms Survey and EMPACT, 2017). كما توضح الفروق في أسعار الأسلحة النارية المحولة بين البلدان الأوروبية الأرباح المحتملة التي يتضمنها هذا التهريب (راجع الجدول 5).

ومع ذلك، فإن المعلومات المتاحة تشير إلى احتمالية إجراء تحويل الأسلحة النارية في جميع البلدان الأوروبية وأنها غير مقتصرة على مجموعات الجريمة المنظمة. وتعني سهولة الوصول إلى الأسلحة المعطلة وأسلحة الإنذار أن هناك إمكانية تنفيذ مجموعة متنوعة من الأفراد لعمليات التحويل غير مشروعة. ونظرًا لوجود مستويات مختلفة للمهارات اللازمة لأنواع التحويل المختلفة (راجع الإطار 2، على سبيل المثال)، فقد تشتمل فئة المحولين من الأفراد على كل من الخبراء الفنيين ذوي المهارات العالية والأشخاص العاديين الذين يستعينون بمصادر المعلومات المفتوحة (Small Arms Survey and EMPACT, 2017).

## الموظفون السابقون في شركات تصنيع الأسلحة

يملك الموظفون السابقون في شركات تصنيع الأسلحة على وجه الخصوص المهارات اللازمة لتحويل الأسلحة النارية غير المشروعة كما هو الحال في بلجيكا على سبيل المثال حيث تم القبض على الأفراد الذين عملوا سابقًا في صناعة الأسلحة البلجيكية لقيامهم بإعادة تشغيل الأسلحة النارية في المنزل. وعلى سبيل المثال تكشف سجلات الشرطة المعنية بالتصنيع غير المشروع للأسلحة النارية عن وجود تركيز كبير لمثل هذه الحالات في مقاطعة لياج، حيث يوجد مصنع FN Herstal (p. 45، يصدر قريبًا، Duquet and Goris). كما تم الإبلاغ عن نفس الاتجاه أيضًا في إيطاليا، حيث يتم تصنيع نطاق واسع من الأسلحة النارية وتتركز خبرات التحويل في نابولي وكالابريا وصقلية (ولا سيما في باليرمو وكاتانيا)، (p.265، يصدر قريبًا، Strazzari and Zampagni).

## هواة جمع الأسلحة النارية

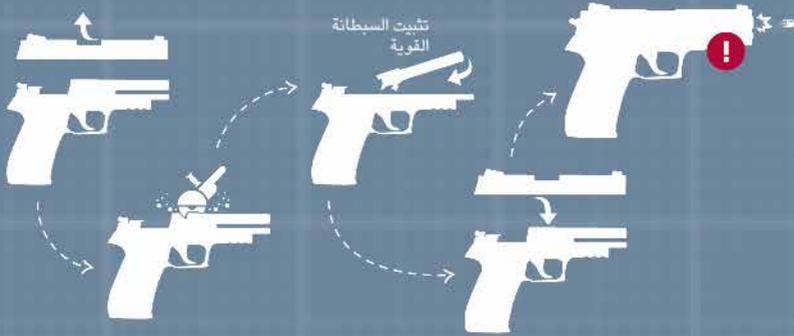
توضح التقارير كيف أن بعض هواة الجمع الذين لديهم خلفية عسكرية يقومون بجمع أعدادًا كبيرة من الأسلحة النارية ويقوموا بتحويلها أحيانًا. ففي النرويج ضبطت الشرطة ما يقرب من 1000 سلاح غير مسجل في بلدة هونيفوس في سبتمبر عام 2016. واشتملت عمليات الضبط على أسلحة تعمل بكامل طاقتها و"قطع يمكن تحويلها بسهولة إلى أسلحة تعمل بكامل طاقتها" بما في ذلك بنادق هجومية من طراز AG3 ورشاشات صغيرة من طراز MP5. وكان من ضمن المشتبه بهم ثلاثة أعضاء سابقين أو حاليين في الجيش النرويجي. وتعتقد الشرطة أن أحدهم على الأقل قد يكون متورطًا في بيع أسلحة عسكرية لجماعات الجريمة المنظمة.<sup>52</sup> وأدين جندي بولندي سابق بإعادة تشغيل أكثر من 40 سلاحًا ناريًا، بما في ذلك بنادق هجومية AK في ورشة عمل في لندن في عام 2016 (p. 402، يصدر قريبًا، Holtom, James, and Patmore). وأفاد المسؤولون في فنلندا عن تورط صانعي السلاح الفنلنديين في إعادة تشغيل الأسلحة النارية المهربة من النمسا وجمهورية التشيك وألمانيا (Small Arms Survey and EMPACT, 2017). وتشير هذه الحالات وغيرها من الحالات المماثلة إلى أن المهارات الهندسية الأساسية ووجود ورشة عمل متاحة والأدوات المناسبة تعتبر من أهم الخصائص التي تسمح لبعض هواة الأسلحة النارية بتحويلها.

## ثلاث طرق عامة يستخدمها المجرمون لتحويل مسدسات الإنذار

### إزالة العوائق وإدخال أنبوب معدني لتقوية السبطانة



### استبدال السبطانة الأصلية بأخرى أكثر صلابة من نفس العيار



### إزالة العوائق وإضافة مقذوفات إلى الذخيرة الخلفية، عادة في شكل كرات



#### المفتاح

- الأسلحة النارية القانونية
- الأسلحة النارية غير القانونية
- ! قادرة على إطلاق مقذوفة صلبة
- × غير قادرة على إطلاق مقذوفة صلبة

## الإطار ٢: أحدث التقنيات المستخدمة لتحويل أسلحة الإنذار والعبارات المتضمنة

تُصنَع أسلحة الإنذار عادةً من معادن لا توازي مقاومة الشد فيها قوة الشد في المعادن المستخدمة في السلاح الناري للأغراض الفتاكة. وتعتبر هذه هي إحدى الطرق التي يستعين بها الصانعون لمنع تحويل منتجاتهم. أما السبطانة على وجه الخصوص فهي جزء ضعيف ويبدو أن من يقومون بالتحويل غير القانوني على علم بذلك ويقومون بتعويض ذلك بأساليبهم الخاصة.

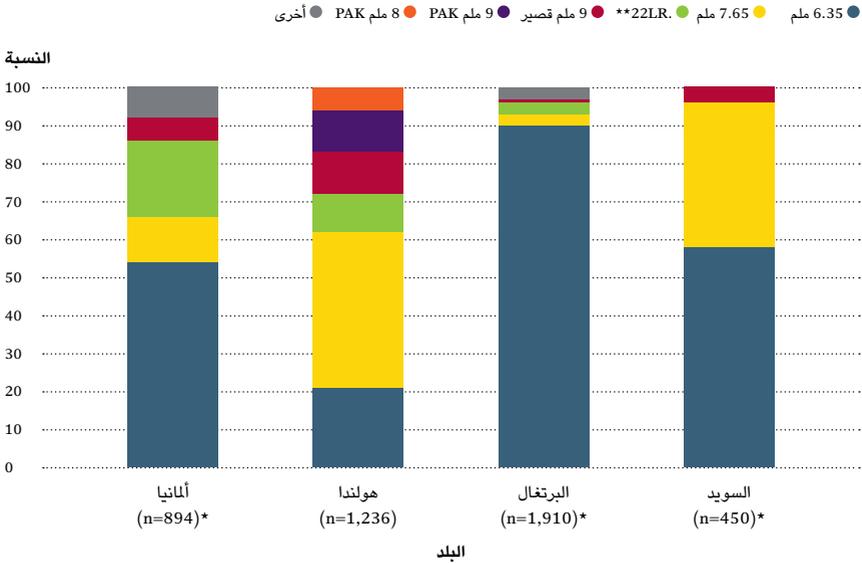
حددت الشرطة في جميع أنحاء أوروبا ثلاث طرق أساسية لتحويل مسدسات الإنذار لا سيما الأسلحة النارية المقلدة تركيبة الصنع. وتتضمن الطريقة الأبرز إدخال أنبوب معدني في سبطانة مسدس الإنذار. ويؤدي ذلك إلى حدوث أمرين: (1) تدعيم السبطانة عن طريق تقويتها و(2) تقليص قطر السبطانة وبالتالي تصغير حجم الذخيرة التي يمكن للسلاح لتقييمها. ومن خلال هذه الطريقة، ستتمكن مسدسات الإنذار المصممة لإطلاق ذخيرة PAK من إطلاق خرطوش Browning من عيار 7.65 بسهولة، بينما ستطلق ذخيرة PAK من عيار 8 ملم وذخيرة Browning من عيار 6.35.

وتتضمن تقنية أخرى استبدال السبطانة الأصلية بطراز أكثر صلابة من نفس العيار. فنظرًا إلى أن مسدسات الإنذار مُصممة لتلقيح ذخيرة غير رصاصية أقصر، فإن الذخيرة الرصاصية يجب أن تكون قصيرة حتى يمكن تلقيحها. وعلى سبيل المثال، يبلغ طول ذخيرة PAK من عيار 9 ملم 22 ملم (ذخيرة 9×22 PAK ملم). لا يمكن تلقيح ذخيرة Luger عيار 9 ملم المتوفرة على نطاق واسع داخل المخزن المصمم لتلقيح ذخيرة PAK من عيار 9 ملم نظرًا لطولها. ولذلك يستخدم المحولون خرطوشا رصاصيا أقصر من عيار 9 ملم (ذخيرة 9×17 Short 9 ملم أو 9 ملم) للتغلب على هذه المشكلة. تتوافق أبعاد غلاف خرطوش Short من عيار 9 ملم بشكل عام مع مخزن لذخيرة PAK من عيار 9 ملم، ولذلك يعمل كل من مسمار إطلاق النار والتناثر والقاذف بشكل صحيح مما يتيح للسلاح الناري التلقيح وإطلاق النار. وعلاوة على ذلك فإن "ضغط التشغيل أقل بكثير من Luger عيار 9 ملم وبالتالي يقلل من احتمالية حدوث فشل كارثي".<sup>53</sup> وعلى عكس Luger عيار 9 ملم، فإن Short عيار 9 ملم غير شائع في أوروبا، حيث اقترح أحد محققي الأسلحة النارية أن وجود طلقة Short عيار 9 ملم في مسرح جريمة هو مؤشر قوي على أن السلاح المستخدم كان سلاح إنذار محول.<sup>54</sup>

أما الطريقة الثالثة لتحويل مسدسات الإنذار اليدوية فتتضمن إزالة العوائق وإضافة مقذوفات إلى الذخيرة الخلبية، عادة في شكل كرات. وتعتبر هذه هي الطريقة الأسهل. ووفقًا لشرطة التحليل الجنائي، إن ذخيرة PAK عيار 8 ملم المزودة بمحمل كروي من الفولاذ ينتج طاقة كافية لاختراق الجلد بسهولة وتعتبر فتاكة.<sup>55</sup> ووجب الإشارة أيضًا إلى أن العديد من الدراسات أكدت أن ذخيرة PAK من عيار 8 و9 ملم يمكن أن تكون فتاكة وإن كانت بدون مقذوفة. حيث إن إطلاق خرطوشة خلبية مباشرة على رأس شخص أو رقبته أو صدره في حالة ملامسة فوهة المسدس لجزء من الجسم مباشرة "من المحتمل أن يتسبب في إصابة قاتلة" (راجع أيضًا الصورة 4).<sup>56</sup>

وتقترح البيانات التي تم الحصول عليها من مؤسسات التحليل الجنائي في ألمانيا وهولندا والبرتغال والسويد أن تحويل عيارات 7.65 و6.35 ملم هو الأكثر شيوعًا في هذه البلدان (راجع الشكل 1). ومع ذلك فإن هناك حاجة إلى عملية أكثر منهجية لتسجيل البيانات للتأكد ما إذا كان هذا اتجاهًا عامًا في أوروبا، خاصةً أن بعض البلدان لا تسجل بيانات عن العيارات الخلبية PAK من عيار 8 ملم و9 ملم.

## الشكل 1 عيارات الأسلحة النارية المقلدة المحولة التي فحصتها مؤسسات التحليل الجنائي في بلدان مختارة (%)



ملحوظات:

\* هذه البلدان لا تسجل بيانات عن العيارات الخلية (8 PAK مم و 9 مم).  
\*\* 22LR. هو عيار شائع استخدامه في مسدسات الإنذار ذات الطاحونة المحولة

المصادر: البيانات الألمانية (-2009 سبتمبر 2017) من مراسلات عبر البريد الإلكتروني مع محقق الأدلة الجنائية لدى المكتب الاتحادي للشؤون الجنائية، 15 سبتمبر 2017؛ بيانات هولندا (16-2009) مقدمة من المعهد الهولندي للأدلة الجنائية، يونيو 2017؛ البيانات السويدية (يناير 2010 - يوليو 2017) مقدمة من خبير جنائي بالشرطة السويدية، 15 أغسطس 2017؛ البيانات البرتغالية (2015-1999) التي قدمها خبير جنائي بالشرطة البرتغالية، 29 يونيو 2017

## الأفراد المدربون ذاتيًا

توضح بعض الحالات الأخرى قدرة الأفراد المبتكرين والمدربين ذاتيًا الذين لا يمتلكون أي خبرة سابقة على تحويل الأسلحة النارية في المنزل بفضل المصادر والتعليمات التي يتم الحصول عليها عبر الإنترنت. في المقام الأول على سبيل المثال أطلق رجل يبلغ من العمر 19 عامًا النار وقتل ثلاثة أشخاص في إيستر، فرنسا في 25 أبريل 2013 وذلك باستخدام بندقية رومانية AIM AK معاد تشغيلها.<sup>57</sup> وكشف تحقيق لاحق أن الرجل قد قام بشراء السلاح المعطل مقابل 267 يورو (340 دولار أمريكي)<sup>58</sup> على الإنترنت عبر موقع ألماني في عام 2012 وفي محاولته الثالثة أعاد تشغيله بنجاح وذلك باستخدام مكبس هيدروليكي وتعليمات حصل عليها عن طريق المنتديات المتخصصة على الإنترنت.<sup>59</sup> وكذلك قام ضباط الحرس المدني الإسباني - كجزء من عملية روجر في سبتمبر 2017 - باعتقال رجل يبلغ من العمر 24 عامًا تدرّب ذاتيًا ويقوم بتحويل مسدسات الإنذار والمسدسات المعطلة وبيعه على شبكة الإنترنت المظلمة للمشتريين في ألمانيا وإسبانيا والمملكة المتحدة، وكذلك في آسيا والولايات المتحدة (Ortega Dolz, 2017; AREs, 2017).



**صورة 4** اختبار تأثير إطلاق محمل كروي مثبت في ذخيرة PAK من عيار 8 ملم. يعتبر اختراق المقذوفة قاتلاً. اختبار أجراه قسم المقذوفات في الحرس المدني. تم التقاط الصورة في 19 أبريل 2017.  
المصدر: Benjamin King / Small Arms Survey

## أنماط التهريب تجارة النمل

يعتبر الاتجار بالنمل أو حركة شحنات الأسلحة صغيرة النطاق عبر الحدود هو أسلوب العمل الرئيسي لتهريب الأسلحة النارية إلى أوروبا وفي داخلها.<sup>60</sup> وعادةً ما تتضمن عمليات النقل هذه أقل من 12 سلاحًا ناريًا لكل شحنة حيث يتم نقلها في مركبات خاصة أو قوارب أو حافلات.<sup>61</sup>

ويبدو اتجار النمل وسيلة شائعة لتهريب الأسلحة النارية القابلة للتحويل بسهولة والمحولة في أوروبا كما هو واضح من خلال العديد من الحالات التي تم الإشارة إليها في هذا التقرير. ففي حادثة أخرى في 6 مارس عام 2016، اعتقل موظفو قوة الحدود البريطانية شخصين من ليتوانيا في دوفر بينما كانوا يقومون بنقل 10 مسدسات من صنع شركة Baikal الروسية، و10 كاتمات للصوت، و100 طلقة من ذخيرة عيار 9 ملم في سيارة خاصة. حيث تم تحويل الأسلحة النارية التي كانت في الأصل مسدسات الغاز من عيار 8 مم لإطلاق ذخيرة عيار 9 مم كما تم محو أرقامها التسلسلية ولولبة السبطانة بما يتلاءم مع كاتم الصوت. وقد أخفى المهربان الأسلحة

في مخبأ مخصص لذلك الغرض بالقرب من مكان نقل السيارة. وحُكِمَ عليهما بالسجن لمدة 10 و15 سنة على التوالي، ويعتقد المحققون أنهما كانا جزءاً من شبكة أكبر (NCA, 2017b).

لا يقتصر اتجار النمل فقط على المملكة المتحدة، فعلى سبيل المثال أفصح مسؤولون فنلنديون عن تهريب بنادق هجومية من نمط AK معطلة ومعاد تشغيلها من النمسا وجمهورية التشيك وألمانيا عبر فنلندا وإلى روسيا. ويُشتبه بكل من مجموعات الجريمة المنظمة والجماعات ذات الدوافع السياسية بتنظيم هذه التجارة (Small Arms Survey and EMPACT, 2017). كما تم تهريب الأسلحة النارية التي تم تعطيلها في إسبانيا إلى فرنسا وإعادة تشغيلها هناك للاستخدام الإجرامي. كما حُكِمَ على شخص متقاعد من مرسييا في عام 2014 بالسجن لمدة أربع سنوات لشراؤه 132 مسدساً يدوياً معطلاً على مدار عدة سنوات - بما في ذلك 75 مسدس Glock - من متجر في برشلونة في إسبانيا. وقام هذا الشخص بنقل تلك الأسلحة إلى فرنسا بأعداد قليلة في سيارته وأعاد تشغيلها في المنزل بسهولة عن طريق استبدال السبطانة بأخرى اشتراها من الولايات المتحدة عبر الإنترنت ثم قام ببيعها لأشخاص ذوي صلة بالأوساط الإجرامية، وتم استخدام العديد من هذه المسدسات لاحقاً في حوادث قتل.<sup>62</sup>

## التجارة عبر الإنترنت واستخدام الطرود والخدمات البريدية

صرح اليوروبول في عام 2017 أن الإنترنت بما في ذلك أسواق شبكة الإنترنت المظلمة، "يسمح للأفراد الذين ليس لديهم أي صلات أو لديهم صلات محدودة بجماعات الجريمة المنظمة بشراء الأسلحة النارية" بل وسمح لهم أن يصبحوا فاعلة في الاتجار بالأسلحة النارية. وعلاوة على ذلك، "أدى هذا التطور إلى زيادة كبيرة في استخدام الطرود والخدمات البريدية لتجارة الأسلحة النارية" (Europol, 2017c, p. 54). ويستعرض هذا التقرير العديد من الحالات التي تتضمن استخدام منصات الإنترنت لدعم مختلف جوانب تحويل الأسلحة النارية. وتشمل هذه الجوانب شراء الآلاف من أسلحة الصعق الصوتي -بما في ذلك الأسلحة التي استخدمها أميدي كوليبالي خلال هجمات باريس في يناير عام 2015- من تجار الأسلحة النارية السلوفاكية بالتجزئة عبر الإنترنت واستعانة الأفراد المديرين ذاتياً بدروس على الإنترنت عن تحويل الأسلحة النارية وشراء قطع الغيار عبر الإنترنت مثل السبطانات والتي تعتبر ضرورية لأنواع معينة من التحويل.

وتشمل الحالات الأكثر بروزاً شراء أسلحة نارية قابلة للتحويل بسهولة من تجار التجزئة -الذين يعملون داخل البلدان التي تفرض قيوداً أقل على هذه الأسلحة- عبر الإنترنت. وما إن تتم عملية الشراء يتم شحن العديد من الأسلحة بسهولة عن طريق البريد أو الطرود (البريد السريع) للمشتريين. وعلى سبيل المثال تشير المصادر الاستخباراتية إلى أن شركة AFG Security، وهي شركة سلوفاكية تتبع أسلحة الصعق الصوتي القابلة للتحويل بسهولة عبر الإنترنت، قد أرسلت أكثر من 4000 طرد إلى 24 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي بين يناير 2013 ونوفمبر 2014. وبالرغم من ذلك فإنه يصعب تفسير هذه الأرقام لأنه من المحتمل أن تحتوي بعض الطرود على ملحقات الأسلحة النارية فقط بينما قد يحتوي البعض الآخر على العديد من الأسلحة النارية.<sup>63</sup>

كما شملت قضية بارزة أخرى ضبط الآلاف من الأسلحة النارية المعطلة القابلة للتحويل بسهولة بما في ذلك أعداد كبيرة من البنادق العسكرية الإسبانية المعطلة، خلال عملية بورتو في إسبانيا في عام 2017 (راجع "عمليات إنفاذ

القانون“ أدناه). حيث تم وضع تلك الأسلحة في متجر كانتابريكو ميليتاريا للمعدات الرياضية الذي كان بمثابة غطاء لمبيعات كبرى للأسلحة القابلة للتحويل بسهولة. وتم الحصول على هذه الأسلحة النارية المعطلة بشكل قانوني قبل أن تقوم إسبانيا بتعزيز معايير التعطيل في عام 2011. وعمل متجر المعدات الرياضية المذكور أعلاه كمركز للتوزيع حيث تم بيع الأسلحة النارية القابلة للتحويل من خلاله وشحنها بسهولة بواسطة خدمات الطرود السريعة للمشتريين الإسبان والأجانب (Small Arms Survey and EMPACT, 2017; Europol, 2017b).

وفي حادثة أخرى، ألقت السلطات الإيطالية القبض على عضوين من جماعة المافيا “سيوسي“ بعد أن اشتروا أكثر من 160 سلاحاً نارياً معطلاً في سلوفاكيا ثم أعادوا تشغيل بعض تلك الأسلحة وأرسلوها إلى مالطا من خلال خدمات الطرود. وبحسب ما ورد في التقارير كانت جماعة المافيا على علاقة مع جماعات الجريمة المنظمة المصرية الضالعة في تهريب المهاجرين غير الشرعيين (Europol, 2017c, p. 54). أما في السويد فتصل الأسلحة المحولة إلى البلاد عبر الخدمات البريدية حيث إن 70% من الأسلحة النارية المضبوطة يتم الاتجار بها بهذه الطريقة. وبحسب ما ورد في التقارير، يتم أيضاً شراء بعض الأسلحة النارية المحولة عبر شبكة الإنترنت المظلمة وشحنها في أجزاء بواسطة خدمات الطرود. وبعد ذلك يتم تجميعها أو تحويلها عن طريق البرامج التعليمية من المصادر المفتوحة (Small Arms Survey and EMPACT, 2017).

ومن المثير للاهتمام أن معظم الحالات المعنية تشمل منصات الإنترنت المفتوحة بما في ذلك تجار التجزئة وشركات الأسلحة النارية المسجلين قانونياً وذلك على الرغم من المخاوف المتزايدة بشأن الاتجار بالأسلحة النارية القابلة للتحويل بسهولة عبر شبكة الإنترنت المظلمة. ففي الواقع اكتشف تحليل حديث للاتجار بالأسلحة النارية عبر شبكة الإنترنت المظلمة أدلة محدودة للغاية على التجارة في الأسلحة النارية المحولة عبر ما يسمى “بالأسواق المشفرة“ (Persi Paoli et al., 2017, p. 46). غير أن هناك اتفاقاً عاماً بين مسؤولي إنفاذ القانون على أن هذه الممارسة من المرجح أن تترادى وبالتالي يجب مراقبتها عن كثب (Small Arms Survey and EMPACT, 2017).



خلال العقد الأول من القرن  
الحادي والعشرين ساعد عدم اتساق  
التشريعات بين الدول الأعضاء في الاتحاد  
الأوروبي على انتشار مسدسات الإنذار  
القابلة للتحويل بسهولة.

الاستجابة

## الإجراءات التنظيمية

أمد توجيه الاتحاد الأوروبي للأسلحة النارية لعام 1991 الدول الأوروبية الأعضاء بمجموعة من المعايير الأساسية للتشريعات الوطنية لتنظيم اقتناء وحيازة المدنيين للأسلحة النارية (EU, 1991). ويعد هذا التوجيه في غاية الأهمية حيث يحدد الفئات التي يتم بموجبها تصنيف الأسلحة النارية بشكل قانوني واللوائح المتعلقة بملكية المدنيين. وأثار تمرير هذا التوجيه تغييرات هامة في التشريعات الوطنية حيث بدأت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتعديل قوانينها حتى تتوافق مع المعايير الجديدة.

ويبدو من المحتمل أيضًا -على الرغم من عدم ثبوت ذلك- أن تمرير توجيه الأسلحة النارية وما تبعها من زيادة القيود على ملكية المدنيين للأسلحة النارية الحقيقية في العديد من الدول قد ساهم في ظهور الأسلحة النارية المحولة كمصدر بديل للأسلحة. حيث لاحظت السلطات الإسبانية على سبيل المثال وجود صلة مباشرة بين ظهور الأسلحة النارية المحولة داخل أراضي إسبانيا وتبنيها لتوجيه الأسلحة النارية في القانون الوطني عام 1993.<sup>64</sup>

لم يظهر تحويل الأسلحة النارية - بمعنى تحويل سلاح غير قادر على إطلاق مقذوفة إلى سلاح يمكنه ذلك - في التوجيه الأصلي للأسلحة النارية لعام 1991.<sup>65</sup> كما غفل التعريف الأصلي للسلاح الناري عن ذكر القطع "القابلة للتحويل" في نطاقه. ولم يظهر هذا المصطلح حتى تعديل عام 2008 (EU, 2008). وفي حقيقة الأمر، أشار توجيه الأسلحة النارية لعام 1991 بوضوح إلى أن أسلحة الإنذار والأسلحة النارية المعطلة لا تعتبر أسلحة نارية بموجب القانون (EU, 1991, Annex 1, sec. III (b)).

أقر تقرير للمفوضية الأوروبية لعام 2000 بوجود مشكلات متعلقة بتنظيم الأسلحة المعطلة أو "المبطل مفعولها". وأشار التقرير إلى أن بعض الدول سنت بالفعل تشريعات أكثر صرامة للأسلحة النارية المعطلة وبنادق الهواء المضغوط مثل إخضاعها لنفس القيود المفروضة على الأسلحة النارية من الفئة ج والتي تخضع للإعلان (EC, 2000, p. 11). وأشار التقرير أيضًا إلى أن معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قامت بتأييد تطوير معايير فنية مشتركة للتعطيل نظرًا إلى خطر إعادة التشغيل (EC, 2000, p. 20). وعلى الرغم من ذلك لم ينتج عن هذا التقرير تغييرات فورية في اللوائح على نطاق الاتحاد الأوروبي.

جاء أول تعديل رئيسي للتصدي للتحويل غير المشروع للأسلحة النارية في عام 2008 (EU, 2008). واتفق هذا التعديل مع توجيه الأسلحة النارية من حيث المواد ذات الصلة الواردة في بروتوكول الأمم المتحدة للأسلحة النارية - الذي وقعته المفوضية الأوروبية في 16 يناير 2002 - كما حاول معالجة المخاوف المرتبطة بعملية التعطيل التي طرحها تقرير المفوضية الأوروبية لعام 2000.<sup>66</sup> وذكر التعديل الصادر في عام 2008 أن الاستخبارات قد أوضحت أن الأسلحة النارية المحولة هي مصدر قلق متزايد (EU, 2008, para. 4). وشملت التغييرات التي تم إدخالها تعريفًا منقحًا لما يشكل سلاحًا نارياً. حيث أضافت الصياغة الجديدة المأخوذة حرفياً تقريباً من بروتوكول الأمم المتحدة للأسلحة النارية السلاح الذي "يمكن تحويله بسهولة ليطلق طلقة" إلى تعريف السلاح الناري (EU, 2008, art. 1 (a) 1). واستطرد التعديل ليوضح ما الذي يشكل قطعة يسهل تحويلها: وهي القطع التي تشبه السلاح الناري ومصنوعة من مواد تتيح تحويلها (EU, 2008, art. 1 (a) 1). وفي حين أن هذا التعريف كان تطورًا هامًا إلا أن تحديد معايير التصنيع الضرورية لمنع التحويل ظل رهينة لتفسير الدول الأعضاء في

الاتحاد الأوروبي. كما تم تضمين التعطيل في التعديل. ونص التعريف الجديد للتعطيل على وجوب جعل جميع الأجزاء الرئيسية للسلاح الناري غير قابلة للتشغيل بشكل دائم وعلى وجوب وسم جميع الأسلحة النارية المعطلة بوضوح للإشارة إلى أنه تم تعطيله (EU, 2008, para. 13).

خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ساعد عدم اتساق التشريعات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على انتشار مسدسات الإنذار القابلة للتحويل بسهولة. وأصبحت دول مثل ليتوانيا معروفة باسم بلدان المصدر بسبب تشريعاتها غير الصارمة بشأن اقتناء مسدسات الإنذار. كما أصبحت البرتغال معروفة أيضاً كبلد مصدر على الرغم من أن العديد من أسلحة الإنذار التي تم تحويلها تم شراؤها في إسبانيا. حيث قامت شبكات الجريمة المنظمة بشراء مسدسات الإنذار طراز GT 28 من صنع شركة Tanfoglio في إسبانيا وجلبها إلى البرتغال لتحويلها.<sup>67</sup> وبالنسبة للمسدسات المحولة، فقد بقيت في البرتغال أو تم توزيعها في جميع أنحاء أوروبا (Starink and Beemsterboer, 2010). وفي ذلك الوقت كان من المسوح لأي شخص يبلغ من العمر 18 عاماً أو أكثر في كل من إسبانيا وليتوانيا شراء مسدس إنذار دون أي تسجيل أو توثيق للمعاملة.

وركزت جهود مكافحة المبركة على حظر بعض الطرازات الإشكالية. فعلى سبيل المثال قامت ليتوانيا بحظر استيراد مسدس طراز IZH-79-8 من صنع شركة Baikal الروسية في يناير 2007 (Čiupala, 2013). ولكن حظر طراز واحد لم يمنع وقف انتشار الأسلحة المحولة حيث اتجه المتاجرون والمحولون إلى طرازات جديدة مثل أسلحة طراز ME38 إيطالية الصنع وطراز Olympic 38 (Small Arms Survey and EMPACT, 2017). نجحت ليتوانيا في الحد من تحويل الأسلحة النارية على أراضيها في عام 2011 فقط عندما أدخلت تشريعات جديدة تلزم أصحاب مسدسات الإنذار بتسجيلها (Čiupala, 2013).

تحرك الاتحاد الأوروبي بسرعة في أعقاب الهجمات الإرهابية في باريس عام 2015 لوضع مبادئ توجيهية مشتركة بشأن معايير التعطيل (EC, 2015). وتم اعتماد اللوائح الجديدة لأول مرة في 15 ديسمبر 2015 ودخلت حيز التنفيذ في أبريل 2016. وتضع هذه اللوائح معايير لعملية التعطيل بأكملها بدءاً من الجهات المكلفة بإجراء التعطيل والخطوات المطلوبة لاعتبار الأجزاء المختلفة للأسلحة غير قابلة للتشغيل بشكل دائم وشروط الوسم والتحقق. وتوجد العديد من هذه الشروط التقنية في ملحق المستند (EC, 2015, pp. 66–70). أثار هذا الملحق جدلاً واسعاً بين الخبراء حول صرامة إجراءات التعطيل المنصوص عليها ذلك لأن بعض الدول لم تشعر أن المعايير صارمة بما يكفي لضمان التعطيل الدائم للسلاح الناري. وعقب مراجعة المعايير وإجراء سلسلة من اختباراتجاهزية، تم اعتماد الملحق المنقح في 5 مارس عام 2018 (EC, 2018). وبشكل متزامن، اعتمدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الحد الأدنى "لمعايير الإجراءات الوطنية لتعطيل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة" في فبراير عام 2018 والتي سيتم إلحاقها بدليل أفضل الممارسات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (OSCE, 2018).

أعتبر التحويل أيضاً حجر أساس للتعديل الذي تم في عام 2017 على توجيه الأسلحة النارية. وركز التعديل في المقام الأول على أسلحة الصعق الصوتي مشيراً إلى أن هذه الأسلحة تشكل مخاطر جسيمة نظراً لسهولة تحويلها وخصائصها الهيكلية وقدراتها (EU, 2017, para. 20). وبموجب هذا التعديل يتم تصنيف

الأسلحة النارية المعطلة على أنها أسلحة نارية من الفئة (ج) ويتعين الإبلاغ عنها للسلطات. وتصنيف أسلحة الصعق الصوتي ضمن الفئة القانونية للسلاح الأصلي يجعلها تخضع لنفس الضوابط المفروضة على نماذجها غير المعدلة (EU, 2017, pp. 37–38). وهذا يجعل بيع أسلحة الصعق الصوتي ذات قدرات إطلاق النار الأوتوماتيكية غير قانوني لأن تعديل توجيه الاتحاد الأوروبي يحظر أيضاً امتلاك المدنيين للأسلحة النارية الأوتوماتيكية (EU, 2017, para. 22).

ومع ذلك فمن المثير للاهتمام أن التوجيه الجديد للأسلحة النارية لا يبدو أنه يطبق على الأسلحة النارية التي يتم تعديلها لإطلاق ذخيرة فلوبرت على الرغم من المخاوف المذكورة أعلاه حول قابلية عكس هذه التعديلات. وهذا لأن اللائحة تنطبق على وجه التحديد على الأسلحة التي تم تعطيلها والتي لا تستطيع طرد مقذوفة. ومن المفترض أن الأسلحة النارية المعدلة لإطلاق ذخيرة فلوبرت يجب أن تظل مصنفة في نفس الفئة القانونية كأسلحة النارية الأخرى من عيار فلوبرت.

وثمة مسألة أخرى تم إغفالها ضمن الجهود الأخيرة لمعالجة تحويل الأسلحة النارية وهي تدمير فائض الأسلحة النارية. وحسبما تم مناقشته أعلاه فإن مصدر انتشار الأسلحة النارية المعطلة للشرطة الألمانية في السبعينيات والبنادق العسكرية الإسبانية المعطلة التي تم مصادرتها أثناء عملية بورتو وأسلحة الصعق الصوتي ذات الأصل السلوفاكي هو فائض الأسلحة المملوكة للدولة والتي تم تعديلها لأغراض السوق المدنية ثم أعيد تشغيلها. وفي حين أن لدى العديد من الدول سياسات بشأن إدارة فائض المخزون إلا أن توجيه الاتحاد الأوروبي للأسلحة النارية لا يقدم إرشادات بشأن هذه المسألة كما هو الحال في بروتوكول الأسلحة النارية التي تعتبر دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أطرافاً فيه. غير أن إرشادات السياسة المتعلقة بفائض الأسلحة النارية موجودة بالفعل على المستوى الدولي. ويوصي كل من دليل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لأفضل الممارسات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبرنامج عمل الأمم المتحدة بتدمير فوائض الأسلحة النارية كوسيلة للحد من خطر التحويل (OSCE, 2003, p. 3; UN, 2001, art. II, para. 18). وتقر معايير التعطيل الجديدة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بمخاطر إعادة تشغيل الأسلحة المعطلة وسوء استخدامها، وتنص على أن "الدول المشاركة قد تستوجب تدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بدلاً من التعطيل" (OSCE, 2018, p. 7).

وأيضاً يتم التطرق لمسدسات الإنذار في تعديل توجيه الاتحاد الأوروبي للأسلحة النارية لعام 2017. ووفقاً للمادة 10 أ، يجب على الدول تصنيف مسدسات الإنذار القابلة للتحويل كأسلحة نارية حقيقية (EU, 2017, art. 10a.2). ويعتمد تحديد ما إذا كان مسدس الإنذار قابلاً للتحويل على خصائص التصنيع.<sup>68</sup> وناقشت المفوضية الأوروبية وممثلو صناعة أسلحة الإنذار في أواخر عام 2017 هذه الخصائص الفنية بناءً على التوصيات الفنية التي صاغتها اللجنة الدولية الدائمة لاختبار الأسلحة الصغيرة. وسوف تعتمد المفوضية الأوروبية هذه الخصائص كقانون تنفيذي بحلول 14 سبتمبر 2018.<sup>69</sup>

### عمليات إنفاذ القانون

تسعى وكالات إنفاذ القانون الأوروبية إلى مكافحة انتشار الأسلحة النارية المحولة عن طريق عدة عمليات مشتركة واسعة النطاق. نسق المنتدى الأوروبي المتعدد التخصصات لمكافحة التهديدات الجنائية (EMPACT) للأسلحة النارية واليوروبول عملية مارس في عامي 2015 و2016 في أعقاب تحقيقات حول انتشار أسلحة الصعق الصوتي ذات الأصل السلوفاكي في بلجيكا وفنلندا وفرنسا وألمانيا وهولندا وبولندا ورومانيا وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة حيث أسفرت عن 160 حالة اعتقال و70 حالة تفتيش للمنازل ومصادرة أكثر من 635 قطعة سلاح و150 قنبلة يدوية و200.000 خرطوشة و150 كجم من المتفجرات.<sup>70</sup> وأسفرت العملية في فرنسا وحدها عن مصادرة 122 سلاح صعق صوتي وشملت 37 عملية اعتقال في مارس 2015 (Small Arms Survey and EMPACT, 2017).

وكشفت العمليات المشتركة التي شملت عدة دول - ألمانيا وبولندا والمملكة المتحدة - والتي تناولت تهريب أسلحة الصعق الصوتي السلوفاكية أنه قد تم استخدام بطاقات هوية بولندية لشراء الأسلحة من تاجر تجزئة للأسلحة في سلوفاكيا. واستناداً إلى سجلات الدفاتر في المتجر والتحقيقات الإضافية، قدر المسؤولون أن مجموعات الجريمة المنظمة البولندية قد اشترت ما يقرب من 2000 سلاح صعق صوتي ثم قاموا بتحويلها وتهريبها إلى دول مثل هولندا والمملكة المتحدة. كما تورطت هذه الشبكات الإجرامية أيضاً في الاتجار بالمخدرات (Small Arms Survey and EMPACT, 2017).

وتعتبر عملية البوسفور عام 2016 أول عملية أوروبية تستهدف مسدسات الإنذار (تركية الصنع) التي تم تهريبها إلى عدة دول أوروبية عبر بلغاريا. وفي حين أن شراء هذه الأسلحة النارية في بلغاريا يخضع لقيود أقل فإن حيازة أو استيراد أو اقتناء هذه الأسلحة النارية يستوجب الترخيص والتسجيل في العديد من البلدان الأوروبية الأخرى. وأدى عدم اتساق اللوائح وحرية الحركة عبر الحدود الأوروبية إلى تهريب أسلحة الإنذار التي تم شراؤها بشكل قانوني من بلغاريا إلى دول أوروبية أخرى حيث تخضع لتنظيم أكثر صرامة (Small Arms Survey and EMPACT, 2017).

وقامت السلطات في العديد من بلدان الوجهة لهذه الأسلحة -بلجيكا وقبرص وفنلندا واليونان وهولندا وبولندا ورومانيا وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة - بدعم من بلغاريا واليوروبول بالتحقيق في اقتناء وحيازة رعاياها لهذه الأسلحة النارية. واستناداً إلى سجلات المبيعات البلغارية قامت السلطات المشاركة في العملية في عام 2016 بتفتيش 421 منزلاً وألقي القبض على 245 شخصاً ومصادرة 556 مسدسات الغاز والإنذار- تم تحويل 131 منها - 108 و أسلحة نارية أخرى و33748 طلقات ذخيرة. كما صادرت عملية البوسفور أدوات تحويل الأسلحة النارية وملحقاتها وفككت أربع ورش لتحويل الأسلحة النارية في إسبانيا (Europol, 2017a).

وأُسفرت عملية بورتو بقيادة إسبانيا وبدعم اليوروبول في 13-12 يناير 2017 عام عن مصادرة أكثر من 10000 بندقية معطلة قابلة للتحويل بسهولة ورشاشات مضادة للطائرات و400 قذيفة وقنابل يدوية ومسدسات طاحونة وقطع غيار تستخدم لإعادة تشغيل الأسلحة (Europol, 2017b). وكشف التحقيق أن الجناة قد تعاملوا مع قائمة عملاء متنوعين من ضمنهم مجموعات الجريمة المنظمة وجماعات تهريب المخدرات والأسلحة النارية ذات الصلات الإجرامية المحلية والدولية. وحافظ صاحب متجر المعدات الرياضية الذي تم ضبطه أثناء العملية على علاقاته التجارية في بلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة. ولم يتم إثبات وجود أي صلة له بجهات إرهابية حتى الآن (Small Arms Survey and EMPACT, 2017).

## تحديات الإنفاذ

وعلى الرغم من البيئة التنظيمية التي تزداد صرامتها تدريجياً وتخصيص الموارد للعمليات المشتركة مثل ما تمت مناقشته أعلاه، فلا يزال التصدي لتحويل الأسلحة النارية يعتبر تحدياً للوكالات الأوروبية لإنفاذ القانون. وقد يصعب على الأشخاص غير المدربين التمييز بين الأسلحة النارية المحولة والأسلحة النارية الحقيقية ويصعب على غير الخبراء تعيين الأدلة المحتملة التي تظل على السلاح أثناء عملية التحويل. وعلاوة على ذلك، قد يكون من الصعب إثبات أن السلاح الناري الموسوم على أنه معطل قد تم تعديله لاحقاً لإطلاق ذخيرة حية. وهناك حالات أيضاً يتم فيها وضع وسم تعطيل مزيف على الأسلحة النارية الفتاكة أو يتم دمج أجزاء من سلاح ناري يحمل وسم التعطيل مع أجزاء من أسلحة نارية أخرى لتصنيع سلاح للأغراض الفتاكة، مما قد يؤدي إلى تضليل المحققين (Museau, 2017, pp. 35, 43). وأخيراً تم الإفادة بأن بعض الأسلحة النارية المقلدة المحولة التي تم الاستيلاء عليها أثناء عملية اليوسفور كانت سهلة الإرجاع أو "التحويل" في غضون دقائق مما تسبب في المزيد من التحديات لإنفاذ القانون (Small Arms Survey and EMPACT, 2017; Europol, 2017a).

أعرب العديد من الخبراء الذين تمت مناقشتهم خلال هذه الدراسة عن قلقهم بشأن التحديات المتعلقة بتعقب الأسلحة النارية المحولة. وعادة ما يوفر الوسم الموجود على مسدسات الإنذار معلومات كافية عن الصانعين والرقم التسلسلي مما يساعد في تحديد هوية أول مشتري للسلاح (Small Arms Survey and EMPACT, 2017). ومع ذلك، فإن بيع هذه الأسلحة في أغلب الأحيان دون ترخيص أو تسجيل في بعض البلدان<sup>71</sup> يمكن أن يعقد بشكل هائل الجهود الرامية إلى تحديد سلسلة ملكية السلاح على نحو أكثر شمولاً ولا سيما النقطة التي تم فيها نقل السلاح أو تحويله بشكل غير مشروع.

لقد اعتمدت التحقيقات الناجحة في حل شبكات التهريب في المقام الأول على دفاتر وسجلات البيع الخاصة بتجار التجزئة وليس على أي نظام تسجيل رسمي (Small Arms Survey and EMPACT, 2017). وتعد عملية اليوسفور والجهود المبذولة لمكافحة انتشار أسلحة الصعق الصوتي سلوفاكية الصنع مثالين واضحين على قيمة سجلات البيع الخاصة بتجار التجزئة في التحقيقات وفي تعقب الأسلحة النارية المحولة وإحباط شبكات التهريب شريطة أن تتضمن معلومات مثل معلومات تعريف المشتري الرئيسية أو تفاصيل بطاقة الائتمان. وفي

حالة عدم توفر معلومات التسجيل الرسمية فإن حفظ سجلات تجار التجزئة الذين يبيعون أسلحة الإنذار النارية والمُعطلة على الأقل بالغ الأهمية لضمان إمكانية تعقب هذه الأسلحة وبالتالي التقليل من جاذبيتها للمجرمين.

## التواصل والتوعية

يستطيع صانعو الأسلحة النارية المقلدة أن يلعبوا دوراً مهماً من خلال ضمان تصميم منتجاتهم بصورة تحد من مخاطر التحويل غير المشروع. وأوقفت بعض الشركات في السابق تصنيع طرازات معينة قابلة للتحويل بسهولة -مثل طراز GT 28 من صنع شركة Tanfoglio - وإن تم ذلك فقط بعد انتشارها في هبئتها المحولة. إن بعض الخصائص التقنية مثل التهوية الأمامية أو نوع المواد المستخدمة لتصنيع الأجزاء الأساسية للأسلحة النارية المقلدة من المعروف أنها هي الأكثر عرضة للتحويل (King, 2015, p. 3; Small Arms Survey and EMPACT, 2017). وقد أدى ذلك إلى اختيار بعض الصانعين لتصميمات أخرى يصعب تحويلها، بينما حاولت بعض البلدان تنظيم تلك المسألة (King, 2015, p. 3). وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن تغيير تصميمات الأسلحة لا يزال يمثل مشكلة بالنسبة لبعض الصانعين إذ قد يكون له آثار هائلة ومكلفة ليس فقط على تكاليف تصنيعها، ولكن أيضاً من حيث سلامة عملائها في بعض الحالات (Small Arms Survey and EMPACT, 2017).

نظراً لبروز مسدسات الإنذار اليدوية تركية الصنع ضمن الأسلحة النارية المحولة أصبح الحوار مع صانعيها خاصة أمر في غاية الأهمية. ويبدو أن السلطات التركية على دراية بالمشكلات التي تفرضها المعايير المتساهلة للسيطرة على تصدير الأسلحة النارية المقلدة وذلك لعدة أسباب. أولاً، أفادت وزارة الداخلية في عام 2014 أن مهربي الأسلحة قد استغلوا هذه المعايير المتساهلة لتهريب الطرازات المصممة للتصدير إلى داخل تركيا مرة أخرى وتحويلها لأغراض الاستخدام المنزلي (KOM Presidency, 2014, p. 80). ثانياً، خضعت الصادرات التركية لتدقيق دولي بعد أن تبين أن مسدسات الإنذار تركية الصنع قد تم نقلها بأعداد كبيرة إلى البلدان الخاضعة لحظر الأسلحة المفروض من قبل الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال في عام 2013 أكدت لجنة العقوبات الدولية بشأن ليبيا التابعة للأمم المتحدة للسلطات التركية أن المعدات التي تشمل بنادق الصيد/الخرابيش ومسدسات إطلاق العيارات الخلية والرصاص المطاطي والتي لا تخضع لضوابط التصدير في تركيا في واقع الأمر تخضع إلى حظر الأسلحة على ليبيا (UNSC, 2016, p. 160). وفي حين تدعي السلطات التركية أنها تتخذ التدابير اللازمة لمعالجة كلتا المشكلتين (UNSC, 2016, p. 160; KOM Presidency, 2014, p. 80) فإن استمرار وفرة الطرازات التركية القابلة للتحويل بسهولة في أوروبا كما هو موضح في هذا التقرير يشير إلى الحاجة لمناقشات متعمقة مع الدولة والصانعين لمعالجة ما تبقى من فجوات.

وفي حين أن استمرار الثغرات التنظيمية والتشريعات غير المتسقة بين الدول الأوروبية يسهل هذه التجارة فقد تكون مشاركة منصات الإنترنت وشركات الطرود البريدية فعالة أيضاً في معالجة تحدي تحويل الأسلحة النارية. فعلى سبيل المثال اقترح مسؤولو الجمارك الذين تمت مناقشتهم لغرض هذا التقرير تحسين تبادل المعلومات بين وكالات إنفاذ القانون والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة بخصوص الأسماء التجارية وعلامات الوسم المزيفة للأسلحة النارية القابلة للتحويل بسهولة (Small Arms Survey and EMPACT, 2017). ويمكن إنشاء

قاعدة بيانات للكلمات الرئيسية التي قد تكون مفيدة ليس فقط للسلطات الجمركية، ولكن أيضًا لمنصات الإنترنت وخدمات الطرود البريدية في محاولة تحديد وفحص المبيعات أو الشحنات المشكوك بأمورها. ●



تعتبر تحديات السياسة معقدة  
في أوروبا بشكل خاص نظراً لسياسة التنقل  
الحر واختلافات التشريعات الوطنية المعنية  
بالأسلحة النارية حيث تعتمد البلدان المبادئ  
التوجيهية الجديدة بوتائر مختلفة.

الاستنتاج

تقوم التدابير التنظيمية بتغيير مستمر لطبيعة تحويل الأسلحة النارية. وتحاول اللوائح حتى الآن معالجة الأنواع الناشئة أو الموجودة بالفعل من الأسلحة القابلة للتحويل بسهولة. ولكن مع سن لوائح جديدة تظهر أنواع جديدة من تحويلات الأسلحة النارية. وتعتبر تحديات السياسة معقدة في أوروبا بشكل خاص نظراً لسياسة التنقل الحر واختلافات التشريعات الوطنية المعنية بالأسلحة النارية حيث تعتمد البلدان المبادئ التوجيهية الجديدة بوتائر مختلفة.

يوضح توجيه الاتحاد الأوروبي للأسلحة النارية لعام 2017 الطبيعة التفاعلية للاستجابة الحالية. ويجب أن يحل هذا التعديل بمجرد تطبيقه بالكامل مشكلة أسلحة الصعق الصوتي القابلة للتحويل بسهولة عن طريق مطالبة الدول بتصنيفها كأسلحة نارية حقيقية في فئات ما قبل التعديل الخاصة بكل منها. ورغم ذلك فإن صياغة التعديل سمحت لمنتجي أسلحة الصعق الصوتي بالتأقلم عن طريق تعديل الفائض من الأسلحة النارية العسكرية وتحويلها إلى أسلحة من عيار فلوبرت التي تخضع لتنظيم أقل صرامة. ويشعر الخبراء الآن بالقلق من أن هذه الأسلحة يمكن إعادة تحويلها بسهولة إلى عباراتها العسكرية الأصلية. في هذه الحالة، فإن السياسة التي تركز على تنظيم عملية خفض المستوى وليس تعطيل قدرات السلاح الناري قد تكون حلاً أفضل. وبالنسبة لجميع الأسلحة النارية التي تم تعديلها ونتيجة لذلك تم تخفيض تصنيفها قانونياً - سواء كانت أسلحة صعق صوتي أو فلوبرت أو تحويلات أخرى - فإن تصنيفها في فئة الأسلحة النارية الأصلية الخاصة بها تماماً كما فعل تعديل 2017 لأسلحة الصعق الصوتي سيجعل كافة المعاملات منظمة للغاية ويقلل من حدوث التحويلات غير المشروعة. علاوة على ذلك، فإن السياسات الأكثر وضوحاً بشأن إدارة وتدمير الفائض من الأسلحة النارية الحكومية تملك القدرة على منع أو على الأقل تخفيض حجم خطوط التحويل في المستقبل. وبالفعل، كان الفائض من الأسلحة النارية المعدلة والمباعة في السوق المدنية هو أساس مصدر الانتشار الأخير لأسلحة الصعق الصوتي القابلة للتحويل بسهولة والأسلحة فلوبرت.

ومع ذلك، يبدو أن الاتحاد الأوروبي قد أحرز منذ عام 2015 تقدماً كبيراً في الحد من خطر الأسلحة النارية المحولة. وسؤودي معايير التعطيل الجديدة إلى التحسن في أداء بعض البلدان من حيث التحكم في التعطيل. وسيحتاج صانعو أسلحة الإنذار إلى تلبية المعايير الجديدة التي من شأنها أن تزيد من صعوبة إجراء تحويلات على الأسلحة النارية. ومن المفترض أن تفرض اللوائح الجديدة قيوداً وشروط جديدة على أي سلاح إنذار يمكن تحويله بسهولة. واستناداً إلى تجربة ليتوانيا فإن وضع شروط الترخيص والتسجيل لأسلحة الإنذار يمكن أن يقلل من الاستخدام الإجرامي لهذه الأسلحة.

ومع ذلك فإن أيًا من هذه المبادرات لا يحد من الطلب على الأسلحة النارية ولذلك يجب على واضعي السياسات أن يبحثوا عن بدائل للسوق المحتملة التالية. فالطباعة ثلاثية الأبعاد و80% من علب المغلاق<sup>72</sup> وحتى بعض بنادق الهواء المضغوط تعتبر تهديدات محتملة. يمكن أن تصبح اللوائح المتعلقة بأجزاء الأسلحة النارية مشكلة رئيسية أخرى حيث قد يسعى من يقومون بالتحويل إلى الجمع بين أجزاء تتحمل الضغط وقطع جديدة يمكن أن تكون بمثابة إطارات أو علب المغلاق.

وبعيداً عن المستوى التنظيمي، يمكن إشراك العديد من الجهات الفاعلة بشكل أكثر فاعلية للتصدي لخطر تحويل الأسلحة النارية. والعمليات المشتركة مثل البوسفور ومارس وبورتو نجحت في تفكيك مصادر محددة للأسلحة النارية المحولة بينما تطور المنتدى الأوروبي المتعدد التخصصات لمكافحة التهديدات الجنائية إلى مركز أوروبي لمكافحة الانتشار. ويبدو أن دعم المزيد من التعاون وتبادل المعلومات بين وكالات الإنفاذ الأوروبية أمر حاسم في معالجة تهديدات الانتشار المتزايدة. يمكن لمجتمع التحليل الجنائي أن يلعب دوراً حاسماً في تحديد أنماط التحويل الجديدة والجهات الفاعلة المعنية. وضمان قيام خبراء المقذوفات بفحص جميع الأسلحة النارية المضبوطة ومراعاة أنظمة إدارة البيانات بشكل أفضل للخصائص التقنية للأسلحة النارية المحولة ومشاركة المعلومات الناتجة عن ذلك بشكل مناسب بين البلدان ومع الوسطاء الميدانيين من شأنه أن يساعد بشكل كبير في مكافحة انتشار هذه الأسلحة واستخدامها غير المشروع. وكذلك يبدو أن العمل بشكل وثيق مع الصانعين وتجار التجزئة ومقدمي خدمات الطرود البريدية أو الطرود السريعة هو مفتاح التعامل والاستجابات الناجحة. وأخيراً فإن الدول الأوروبية مسؤولة عن مراقبة فعالية استجابة الاتحاد الأوروبي لتحدي الأسلحة النارية المحولة. وعلى أرض الواقع، ونظراً لانتشار هذه الأسلحة النارية في قارات أخرى، فإن البلدان الأخرى سوف تطلع إلى أوروبا لتجد الممارسات الجيدة والحلول العملية. ●

## الملاحظات النهائية:

1. راجع، على سبيل المثال، (SIPRI (2014).
2. يمثل المشاركون بلغاريا وفنلندا وفرنسا وألمانيا وليتوانيا والبرتغال ورومانيا وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والمفوضية الأوروبية ومركز تبادل المعلومات في جنوب شرق وشرق أوروبا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومركز إنفاذ القانون في جنوب شرق أوروبا، ومركز حلول أرابيسك، والمعهد الفلمنكي للسلام.
3. وتشمل الاجتماعات السنوية لعامي 2016 و2017 بشأن الأسلحة النارية ومخلفات الطلقات النارية للشبكة الأوروبية لمعاهد علوم التحليل الجنائي وندوة الإنترنت لعام 2017 لعلوم التحليل الجنائي.
4. يتم تنسيق مشروع SAFTE بواسطة المعهد الفلمنكي للسلام، وثمانية فرق بحثية تجري دراسات حالة قطرية؛ راجع Duquet (يصدر قريباً). أجرى مسح الأسلحة الصغيرة دراسة حالة عن فرنسا (يصدر قريباً، Florquin and Desmarais).
5. راجع (King (2015, p. 2).
6. في عام 2008، عدل توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن الأسلحة النارية تعريفه لما يشكل سلاحاً نارياً امتثالاً لتوقيع المفوضية الأوروبية على بروتوكول الأمم المتحدة للأسلحة النارية. التعريف الجديد هو نسخة شبه دقيقة من تعريف بروتوكول الأسلحة النارية.
7. لم يتم تضمين في هذا التقرير القطع التي لا تشبه الأسلحة النارية التي يمكن تحويلها إلى أسلحة فتاكة، مثل القذائف الصاروخية التي تم الاستيلاء عليها في فرنسا منذ عام 2015 (راجع Valeurs Actuelles, 2015; Desmarais, 2016).
8. مراسلات مكتوبة مع خبير المقذوفات بمركز حلول أرابيسك، 5 فبراير 2018. راجع أيضاً (King (2015, p. 3).
9. مقابلة أجراها المؤلف مع أخصائي مقذوفات فرنسي، 27 يناير 2018.
10. يعد مصطلح "Airsoft" اسماً تجارياً، ولكنه أصبح مرادفاً للصناعة بحيث يُشار الآن إلى جميع المنتجات في هذه الفئة باسم airsofts / أسلحة الهواء المضغوط (Vasquez, 2014).
11. اتصال كتابي مع مسؤول إنفاذ قانون بريطاني، 12 مارس 2018.
12. راجع ويكيبيديا (2017).
13. راجع اختصاصي أسلحة المقذوفات (بدون تاريخ).
14. تحتفظ هذه الأسلحة بمخزن التقييم PAK الأصلية بمقاس 9 مم، ولكنها تستخدم "محور محول" مصحوبة بسبطانة غير معدلة، مما يعني أن هناك خطراً من إمكانية استخدامها مع عيار PAK وBB معدّل أكثر فتكاً بسلك 9 مم (مراسلات مكتوبة مع خبير المقذوفات بمركز حلول أرابيسك، 5 فبراير 2018).
15. مقابلة أجراها المؤلف مع الممثل المدني للحرس الوطني الإسباني، مدريد، 27 أبريل 2017.
16. مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل الحرس المدني الإسباني، مدريد، 27 أبريل 2017.
17. مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل الشرطة الجنائية الفدرالية الألمانية، فيسبادن، ألمانيا، 18 يناير 2017.
18. مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل الحرس المدني الإسباني، مدريد، 28 أبريل 2017.

19. مسح الأسلحة الصغيرة والمنتدى الأوروبي المتعدد التخصصات لمكافحة التهديدات الجنائية (2017): اتصال كتابي مع خبير مقذوفات فرنسي متقاعد، 30 يناير 2018.
20. مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل الشرطة الوطنية الإسبانية، مدريد، 27 أبريل 2017.
21. العرض التقديمي الذي قدمته جانيت هنريكسون من مختبر ستانز كريميناالتكنسكا بالسويد في مؤتمر IFFS 2015، سنغافورة، 7 أكتوبر 2015.
22. إن تصنيف كوسوفو لا يخل بالموافق المتعلقة بالوضع ويتوافق مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1244 ورأي محكمة العدل الدولية بشأن إعلان استقلال كوسوفو.
23. عرض قدمه خبير المقذوفات بمركز حلول أرابيسك، جنيف، 29 يونيو 2017.
24. عرض قدمه محقق الأسلحة النارية التابع لشرطة الخيالة الكندية الملكية (RCMP)، المؤتمر السنوي الدولي التاسع للتجار بالأسلحة النارية، أوتاوا، 19-23 سبتمبر 2011.
25. مقابلة أجراها المؤلف مع عضو في فريق المراقبة التابع للأمم المتحدة، فبراير 2017.
26. مراسلات مع ممثل الحرس المدني الإسباني، مدريد، فبراير 2017.
27. راجع Desmarais (يصدر قريباً).
28. راجع (Jenzen-Jones and McCollum (2017, p. 40).
29. راجع Desmarais (يصدر قريباً).
30. راجع (de Tessières (2018, pp. 46-47).
31. راجع، على سبيل المثال، UNSC (2015, p. 8); King (2015, pp. 40-41); Jenzen-Jones and McCollum (2017, pp. 160-61).
32. تكشف صور الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة أن مسدسات فلوبرت تركيبة الصنع مقاس 4 مم و6 مم بعضها تم إثباته في جمهورية التشيك في عام 2017. حيث اتهم مواطن تشيكي يبلغ من العمر 23 عاماً ببيع في المملكة المتحدة وشخص بولندي يبلغ من العمر 59 كان في السيارة بـ "أنهم معنيين عن علم بالتهرب من حظر أو تقييد لسلاح أو ذخيرة محظورة". تم القبض في البداية على ستة مواطنين بولنديين آخرين لاحتلالهم السيارة في Coquelles، ولكن لم يتم اتخاذ أي إجراءات أخرى ضدهم (NCA, 2017a).
33. اتصال كتابي مع خبير المقذوفات الفرنسي، 3 نوفمبر 2017.
34. عرض قدمه ممثل الشرطة الليتوانية، جنيف، 29 يونيو 2017.
35. راجع القائمة في اللجنة الدولية الدائمة لاختبار الأسلحة الصغيرة (2018).
36. تشير هذه الأرقام إلى انخفاض كبير مقارنة بالفترة بين 2004-1994، حيث قامت منشأة الاختبار بتعطيل 58714 سلاحاً نارياً (اتصال كتابي مع البنك الوطني دي بروفي دو سانت إتيان، 24 أبريل 2017؛ مع خبير المقذوفات الفرنسي المتقاعد، 30 يناير 2018).
37. اتصال كتابي مع خبير المقذوفات الفرنسي المتقاعد، 30 يناير 2018.
38. مقابلة المؤلف مع أعضاء مجموعة عمل خبراء ENFSI المعنية بالأسلحة النارية ومخلفات الطلقات النارية، هلسنكي، أكتوبر 2017.
39. في الحالات الأخرى، قد يختار القضاة طلب التحليل الجنائي من قبل خبراء من القطاع الخاص ليس لديهم إمكانية الوصول إلى نظام معلومات القذوفات الوطني FNIB (اتصال كتابي مع خبير المقذوفات الفرنسي المتقاعد، 30 يناير 2018).
40. اتصال كتابي مع معهد البحوث الجنائية التابعة للدرك الوطني 2، (IRCGN) ديسمبر 2016. تشمل النماذج الشائعة الأخرى للأسلحة النارية المقلدة التي تم مواجهتها في فرنسا أسلحة من طرازات وصنع Umarex و Röhms و Atak و Ekol و Voltran / Blow و BBM Bruni و Kimar و Tanfoglio و Baikal (Small Arms Survey and EMPACT, 2017).
41. اتصال كتابي مع معهد البحوث الجنائية التابعة للدرك الوطني (IRCGN)، 2 ديسمبر 2016.
42. عتاداً تم مصادرتها في فرنسا أثناء عملية مارس في مارس 2015، على سبيل المثال، شمل 122 طائرة من أسلحة الصعق الصوتي، بينما تم القبض على 47 شخصاً (Small Arms Survey and EMPACT, 2017).

43. في البرتغال، على سبيل المثال، فحص خبراء المذوفات من 2013 إلى 2016 ثمانية مسدسات طراز Zoraki M2906 تم تحويلها لإطلاق ذخيرة Browning من عيار 7.56 ملم. بينما تركت ستة أسلحة نارية علامات مماثلة على الذخيرة المستهلكة، ولم يتمكن الفاحصون من التأكد مما إذا كان ذلك نتيجة لعملية التحويل أو التصنيع (Small Arms Survey and EMPACT, 2017).
44. هذا يرجع إلى عملية الإكمال الخفيفة المعتادة التي ينطوي عليها تصنيع هذه الأسلحة. غالبًا ما تؤدي عمليات الإكمال إلى حدوث عيوب ومخالفات تترك علامات فريدة على الذخيرة التي تُستخدم لإجراء مقارنات المذوفات (مراسلات مكتوبة مع خبير المذوفات بمركز حلول أرابيسك، 5 فبراير 2018).
45. للحصول على خلفية عن الخصائص الصفية والفردية والفرعية للمذوفات، راجع تدريب ممتحن الأسلحة النارية (بدون تاريخ).
46. مراسلات مكتوبة مع خبير المذوفات بمركز حلول أرابيسك، 5 فبراير 2018.
47. مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل شركة Ultra-Electronics Forensic Technology، دوبروفنيك، كرواتيا، 18 أكتوبر 2017.
48. اتصال كتابي مع خبير مذوفات فرنسي متقاعد الذي تحدث إلى أطباء الطب الشرعي في منطقة مرسيليا، يناير 2018.
49. اتصال كتابي مع قسم الأسلحة المركزية والمتفجرات والمواد الحساسة (SCAEMS)، 12 أبريل 2017.
50. اتصال كتابي مع SCAEMS، 12 أبريل 2017.
51. اتصال كتابي مع مسؤول إنفاذ قانون بريطاني، 12 مارس 2018.
52. مراسلات مكتوبة مع مسؤولي الجمارك النرويجيين، 26 أكتوبر / تشرين الأول 2017. راجع أيضًا (Berglund (2016).
53. اتصال كتابي مع خبير الأسلحة النارية RCMP، 15 مارس 2018.
54. اتصال كتابي مع محقق الأسلحة النارية الفنلندي، 8 مارس 2018.
55. مقابلة أجراها المؤلف مع خبراء التحليل الجنائي المدني الإسباني في الحرس الثوري، مدريد، 28 أبريل 2017.
56. تقرير غير منشور من قبل المركز الفنلندي للطب العسكري عن مدى فلك "الأسلحة النارية لإطلاق العيارات الخلية".  
قدم محقق فنلندي معني بالأسلحة النارية التقرير إلى مسح الأسلحة الصغيرة، 5 آذار / مارس 2018.
57. ملف الدعوى العام رقم 13117000001، الخاص بالحاكمة التي عقدت في محكمة إيكس أون بروفانس الجنائية، 13-5 يناير 2017. تم منح حق الحصول على الملف الجنائي من قبل Avocat Général Pierre Cortes إلى André Desmarais، أخصائي المذوفات في مسح الأسلحة الصغيرة. راجع أيضًا (p. 201، يصدر قريبًا، Florquin and Desmarais).
58. معدل في 30 يونيو 2012.
59. كان قد حاول سابقًا دون جدوى إعادة تشغيل بندقيتين أخريتين AIM، كان قد اشترها على موقع إلكتروني فرنسي (ملف الدعوى العام رقم 13117000001، المتعلق بالحاكمة التي عُقدت في محكمة جنائية إيكس أون بروفانس، في الفترة من 5 إلى 13 يناير / كانون الثاني 2017). تم منح حق الوصول إلى الملف الجنائي من قبل Avocat Général Pierre Cortes إلى André Desmarais، أخصائي المذوفات في مسح الأسلحة الصغيرة. راجع أيضًا راجع أيضا Florquin and Desmarais (يصدر قريبًا، p. 203).
60. راجع، على سبيل المثال، Savona و (Mancuso (2017, p. 8).
61. راجع، على سبيل المثال، NCA (2016).
62. اتصال كتابي مع مصدر إنفاذ القانون الفرنسي، 15 أبريل 2017؛ راجع أيضًا (p. 203، يصدر قريبًا، Florquin and Desmarais).
63. مقابلة أجراها المؤلف مع مصدر فرنسي لإنفاذ القانون، 28 مارس 2017.
64. مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل الحرس المدني الإسباني، مدريد، 28 أبريل 2017.
65. في النص الأصلي يُستخدم مصطلح "التحويل" فقط للإشارة إلى تغيير قانوني لسلاح ناري بواسطة تاجر معتمد (art. 1.2)، تم التصريح بالتعديلات الموضحة في هذا الاستخدام للمصطلح وتنفيذها بواسطة كيانات معتمدة بشكل صحيح.
66. راجع (EU (2008, para. 3).
67. مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل من الشرطة الوطنية الإسبانية، مدريد، 27 أبريل 2017.

- .68 بعض الولايات لديها بالفعل هذه اللوائح. في عام 2011، أدخل قانون الحد من الجرائم العنيفة مواصفات تصنيع الأسلحة النارية المقلدة؛ راجع المملكة المتحدة (2011).
- .69 اتصال كتابي مع سيرج راين، الخدمة المركزية للجيش، وزارة الداخلية الفرنسية، 13 ديسمبر 2017.
- .70 اتصال كتابي مع مسؤول الأسلحة النارية بالمنتدى الأوروبي المتعدد التخصصات لمكافحة التهديدات الجنائية، 23 فبراير 2017.
- .71 راجع (SIPRI (2014, pp. 24–25).
- .72 وفقاً لمكتب مساءلة الحكومة الأمريكية، فإن علبه المغلاق 80 في المائة هي عنصر "تم إلقاؤه أو تصنيعه بمعظم ميزات علبه مغلاق السلاح الناري نهائي وعملي، ولكنها ستتطلب مزيداً من المعالجة الآلية لتعمل كسلاح ناري (GAO, 2016, pp. 17–18). هذه العناصر "ليس لها أرقام تسلسلية ولا علامات بشكل عام؛ وبالتالي، لا يمكن تعقب الأسلحة النارية المُجمّعة معهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن علب المغلاق وأجزاء الأسلحة النارية صغيرة، وعند نقلها بشكل منفصل قد لا يمكن التعرف عليها بسهولة على أنها عناصر مخصصة لتصنيع الأسلحة النارية. كما يسهل إخفاؤها، مما يزيد من صعوبة اكتشاف سلطات الجمارك للشحنات غير المشروعة لهذه الأجزاء (GAO, 2016, p. 19).

- Albisteanu, Roxana, Alexandru Dena, and Matthew Lewis. Forthcoming. 'Romania: Firearms and Security at the EU Eastern Border.' In Nils Duquet, pp. 327–68.
- ARES (Armament Research Services). 2017. 'Converted Blank-firing Firearms for Sale on Dark Web Seized in Spanish Raid.' 30 September.
- Balistas Weapons Specialists. n.d. 'Flobert Guns.' Accessed 7 March 2018.
- Berglund, Nina. 2016. 'Police Seize Huge Weapons Stash.' *NewsinEnglish.no*. 21 September.
- Bruinsma, Monique and Toine Spapens. Forthcoming. 'Terrorist Access to Firearms in the Netherlands.' In Nils Duquet, pp. 285–326.
- CIP (Permanent International Commission for the Proof of Small Arms). 2001. 5.4 Technical Annex for Testing Alarm Weapons (Annex to 5.1.). Brussels: CIP.
- . 2018. 'Nos Membres.' <<http://www.cip-bobp.org/fr/membres>>
- C'iupala, Audrius. 2013. Combat against Converting Gas (Alarm) Pistols (Revolvers) in Lithuania. Unpublished background paper. Geneva: Small Arms Survey.
- Consiglio, Alex. 2012. 'Thugs Packing "Nasty" New Handgun.' IFP Press. 9 January.
- Desmarais, André. 2016. La conversion des stylos lance-fusée en armes létales. Unpublished background paper. Geneva: Small Arms Survey.
- . Forthcoming. Assessing the Capacities of Forensics Institutions in the Francophone Sahel. Security Assessment in North Africa Briefing Paper. Geneva: Small Arms Survey.
- Dragovic', Filip, et al. Forthcoming. 'Availability of Illegal Weapons: Connecting the Dots: Case Study of the Republic of Croatia.' In Nils Duquet, pp. 81–122.
- Duquet, Nils, ed. Forthcoming. Triggering Terror: Illicit Gun Markets and Firearms Acquisition of Terrorist Networks in Europe. Brussels: Flemish Peace Institute.
- and Maarten Van Alstein. 2016. Guns for Sale: The Belgian Illicit Gun Market in a European Perspective. Brussels: Flemish Peace Institute. March.
- and Kevin Goris. Forthcoming. 'The Illicit Gun Market in Belgium: A Lethal Cocktail of Criminal Supply and Terrorist Demand.' In Nils Duquet, pp. 21–80.
- EC (European Commission). 2000. Report from the Commission to the European Parliament and the Council: The Implementation of Council Directive 91/477/EEC, of 18 June 1991, on Control of the Acquisition and Possession of Weapons. COM (2000) 837 final. Brussels. 15 December.
- . 2010. Report from the Commission to the European Parliament and the Council: The Placing on the Market of Replica Firearms. COM (2010) 404 final. Brussels. 27 July.

- 2015. Commission Implementing Regulation (EU) 2015/2403 of 15 December 2015 Establishing Common Guidelines on Deactivation Standards and Techniques for Ensuring that Deactivated Firearms are Rendered Irreversibly Inoperable. Official Journal of the European Union, No. L 333, pp. 62–72. 19 December.
- 2018. Commission Implementing Regulation (EU) 2018/337 of 5 March 2018 Amending Implementing Regulation (EU) 2015/2403 Establishing Common Guidelines on Deactivation Standards and Techniques for Ensuring that Deactivated Firearms are Rendered Irreversibly Inoperable. Official Journal of the European Union, Vol. 61, No. L 65, pp. 1–16. 8 March.
- EU (European Union). 1991. Council Directive of 18 June 1991 on Control of the Acquisition and Possession of Weapons. 91/477/EEC. Official Journal of the European Union, No. L 256, pp. 51–58. 13 September.
- 2008. Directive 2008/51/EC of the European Parliament and of the Council of 21 May 2008 Amending Council Directive 91/477/EEC on Control of the Acquisition and Possession of Weapons. Official Journal of the European Union, No. L 179, pp. 5–11. 8 July.
- 2017. Directive (EU) 2017/853 of the European Parliament and of the Council of 17 May 2017 Amending Council Directive 91/477/EEC on Control of the Acquisition and Possession of Weapons. Official Journal of the European Union, No. L 137, pp. 22–39. 24 May.
- Europol. 2017a. 'Operation Bosphorus against Firearms Trafficking Results in Nearly 250 Arrests in 2016.' Press release. 23 January.
- 2017b. 'Huge Firearms Depot Seized During Operation Portu Now Revealed.' Press release. 14 March.
- 2017c. Serious and Organised Crime Threat Assessment: Crime in the Age of Technology. The Hague: Europol.
- Firearm Examiner Training. n.d. 'Physical Characteristics.' Accessed 7 March 2018.
- Florquin, Nicolas and André Desmarais. Forthcoming. 'Lethal Legacies: Illicit Firearms and Terrorism in France.' In Nils Duquet, pp. 169–236.
- GAO (US Government Accountability Office). 2016. Firearms Trafficking: U.S. Efforts to Combat Firearms Trafficking to Mexico Have Improved, but Some Collaboration Challenges Remain. Washington, DC: GAO. January.
- Holtom, Paul, Paul James, and Connor Patmore. Forthcoming. 'From the IRA to ISIS: Exploring Terrorist Access to the UK's Illicit Firearms Market.' In Nils Duquet, pp. 369–434.
- Home Affairs Committee. 2010. Firearms Control: Third Report of Session 2010–2011. Volume I: Report, Together with Formal Minutes, Oral and Written Evidence. Ordered by the House of Commons to be printed 14 December. Published 20 December. HC447-I.
- ITC (International Trade Centre). n.d. 'Trade Map.' Database. Accessed 14 December 2017.
- Jenzen-Jones, N.R. and Ian McCollum. 2017. Web Trafficking: Analysing the Online Trade of Small Arms and Light Weapons in Libya. Working Paper No. 26. Geneva: Small Arms Survey. April.
- King, Benjamin. 2015. From Replica to Real: An Introduction to Firearms Conversions. Issue Brief No. 10. Geneva: Small Arms Survey. February.
- KOM Presidency. 2014. Smuggling and Organized Crime 2014 Report. Ankara: KOM.
- L'Obs. 2014. 'Neuf ans de prison requis contre un ancien instituteur reconverti dans les ventes d'armes.' 30 October.
- Macedo, Diane. 2010. 'Exclusive: Toy Gun Sold in the U.S. Can Easily Be Converted to the Real Thing.' Fox News. 14 May.

- Manchester Evening News. 2011. 'Gun Dealer Jailed after He Was Tricked by Fake Police Shop in Moss Side.' 4 October.
- Martyniuk, Anton. 2017. Measuring Illicit Arms Flows: Ukraine. Briefing Paper. Geneva: Small Arms Survey. April.
- Museau, Antoine. 2017. 'La neutralisation et la "déneutralisation" des armes à feu.' Mémoire pour passage expert non-inscrit. Institut de recherches criminelles de la gendarmerie nationale. June.
- NABIS (National Ballistics Intelligence Service). 2010. Operational Debrief: Olympic .380 BBM Programme of Activity.
- NCA (National Crime Agency). 2016. 'Media Briefing: Operation Seventy.' 19 February.
- . 2017a. '79 Guns Seized in Joint Firearms Operation.' WiredGov. 3 July.
- . 2017b. 'Lithuanian Gun Runners Hid Firearms in Specially Adapted Car.' 27 October.
- . 2017c. National Strategic Assessment of Serious and Organized Crime.
- Ortega Dolz, Patricia. 2017. 'Un "nini" convertido en traficante de armas.' El País. 28 September.
- OSCE (Organization for Security and Co-operation in Europe). 2003. 'Best Practice Guide on the Definition and Indicators of Surplus of Small Arms and Light Weapons.' In Handbook of Best Practices on Small Arms and Light Weapons. Vienna: Conflict Prevention Centre.
- . 2016. Analysis of the Standards for the Deactivation of Small Arms and Light Weapons (SALW) by Participating States. Final Report. Vienna: Conflict Prevention Centre. 26 September.
- . 2017. Best Practice Guide on National Procedures for the Deactivation of Small Arms and Light Weapons. Draft.
- . 2018. Best Practice Guide: Minimum Standards for National Procedures for the Deactivation of Small Arms and Light Weapons. Adopted 21 February by the OSCE's Forum for Security Cooperation Decision FSC.DEC/1/18/Corr.1.
- Persi Paoli, Giacomo, et al. 2017. Behind the Curtain: The Illicit Trade of Firearms, Explosives and Ammunition on the Dark Web. RAND Corporation.
- Savona, Ernesto U. and Marina Mancuso, eds. 2017. Fighting Illicit Firearms Trafficking Routes and Actors at European Level: Final Report of Project FIRE. Milan: Transcrime.
- Sen, Ersan. 2017. 'Kurusiki Silahların İhraç Amaçlı İmal Sorunu.' haber7com. 16 February.
- SIPRI (Stockholm Peace Research Institute). 2014. Study to Support an Impact Assessment on a Possible Initiative Related to Improving Rules on Deactivation, Destruction and Marking Procedures of Firearms in the EU, as well as on Alarm Weapons and Replicas. Brussels: European Commission.
- Slovak Police Force. 2013. 'Reactivation of Blank Firing Guns.' Poster presented at the annual meeting of the ENFSI Expert Working Group on Firearms and Gunshot Residues.
- Slovakia. 2015. Decree of the Office for Standardization, Metrology and Testing of the Slovak Republic, on a Technical Procedure for the Adaptation of Category A, Category B or Category C Firearms to a Category D Expansion Weapon. Decree No. 169/2015 Coll. Effective 1 August.
- Small Arms Survey and EMPACT (European Multidisciplinary Platform Against Criminal Threats). 2017. Assessing the Prevalence and Threat of Converted Firearms Proliferation. Workshop. Geneva, 29 June.
- SSU (Security Service of Ukraine). 2017a. 'SBU Stops Production of Weapons in Clandestine Manufacturing Workshop (Video):' 28 September.
- . 2017b. 'Odesa: SBU Terminates Activities of Clandestine Workshop on Re-equipment of Small Arms.' 20 October.

- Starink, Laura and Toon Beemsterboer. 2010. 'Arms: Cheap Guns Boom in Europe.' NRC Handelsblad. 19 November.
- Strazzari, Francesco and Francesca Zampagni. Forthcoming. 'Between Organised Crime and Terrorism: Illicit Firearms Actors and Market Dynamics in Italy.' In Nils Duquet, pp. 237–84. de Tessières, Savannah. 2018. At the Crossroads of Sahelian Conflicts: Insecurity, Terrorism, and Arms Trafficking in Niger. Security Assessment in North Africa Report. Geneva: Small Arms Survey.
- Turkey. 2008a. SES VE GAZ FI'S,EGT ATABI'LEN SI'LAHLAR HAKKINDA KANUN. 23 January.
- . 2008b. SES VE GAZ FI'S,EGT ATABI'LEN SI'LAHLAR HAKKINDA YÖNETMELİ'K. 2 May.
- . 2015. SES VE GAZ FI'S,EGT ATABI'LEN SI'LAHLAR HAKKINDA YÖNETMELİ'KTE DEG'TKLİ'K YAPILMASINA DAİR YÖNETMELİ'K. 8 April.
- UK (United Kingdom). 1982. Firearms Act 1982. 1982 Chapter 31.
- . 2011. The Violent Crime Reduction Act 2006 (Specification for Imitation Firearms) Regulations 2011. 2011 No. 1754.
- UN (United Nations). 2001. Programme of Action to Prevent, Combat and Eradicate the Illicit Trade in Small Arms and Light Weapons in All Its Aspects ('Programme of Action'). Adopted 21 July. A/CONF.192/15 of 20 July.
- UNGA (United Nations General Assembly). 2001. Protocol against the Illicit Manufacturing of and Trafficking in Firearms, Their Parts and Components and Ammunition, Supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime ('UN Firearms Protocol'). Adopted 31 May. In force 3 July 2005. A/RES/55/255 of 8 June.
- UNSC (United Nations Security Council). 2016. Letter Dated 4 March 2016 from the Panel of Experts on Libya Established Pursuant to Resolution 1973 (2011) Addressed to the President of the Security Council. S/2016/209 of 9 March.
- Valeurs Actuelles. 2015. 'Un trafic d'armes démantelé en Seine-Saint-Denis.' 29 December.
- Vasquez, Richard. 2014. Air Soft Replica Firearms: The Issues and the Facts. Unpublished background paper. Geneva: Small Arms Survey.
- de Vries, Marsha Simone. 2012. 'Converted Firearms: A Transnational Problem with Local Harm.' European Journal on Criminal Policy and Research, Vol. 18, No. 2. June, pp. 205–16.
- Wikipedia. 2017. 'Gallery Gun.'

Small Arms Survey  
Maison de la Paix  
Chemin Eugène-Rigot 2E  
1202 Geneva  
Switzerland

الهاتف: + 41 22 908 5777

الفاكس: + 41 22 732 2738

البريد الإلكتروني: info@smallarmssurvey.org

## نبذة عن مسح الأسلحة الصغيرة

يمثل برنامج مسح الأسلحة الصغيرة مركزاً عالمياً مرموقاً مهمته توليد المعارف المحايدة المستندة إلى الأدلة والمعارف السياسية ذات الصلة بجميع جوانب الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح. ويعتبر المشروع المصدر الدولي الرئيسي للخبرات والمعلومات والتحليل بشأن الأسلحة الصغيرة وقضايا العنف المسلح، ويشكل مصدراً للحكومات وواضعي السياسات والباحثين والمجتمع المدني. ويقع مقره في جنيف، سويسرا في المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية.

ويضم المسح طاقم عمل دولي يتمتع بخبرة واسعة في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد والدراسات التنموية وعلم الاجتماع وعلم الجريمة ويعملون عن كثب مع شبكة عالمية من الباحثين والمؤسسات الشريكة والمنظمات غير الحكومية والحكومات في أكثر من 50 بلداً.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع [www.smallarmssurvey.org](http://www.smallarmssurvey.org)



هذا تقرير لمسح الأسلحة الصغيرة بدعم من وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية ووزارة الخارجية الألمانية



EUROPEAN UNION



WORLD CUSTOMS ORGANIZATION  
ORGANISATION MONDIALE DES DOUANES



INTERPOL



تمت الترجمة العربية بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي وتنسيق مسح الأسلحة الصغيرة في إطار مشروع التعاون المشترك بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية (EU-LAS)، (قرار المجلس (السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي) رقم 1789/2018 بتاريخ 19 نوفمبر 2018).